



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID - El Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion



الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تقييم فعالية صيغ التمويل الإسلامي في دعم مشاريع
الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر

تخصص: إقتصاد نقدي ومالي

إشراف:

د. عتروس سيف الدين

إعداد:

- سلطاني حسينة
- زواوي العايش رحاب

السنة الجامعية: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، سواء من قريب أو من بعيد.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى أساتذتنا الكرام في قسم العلوم الاقتصادية بجامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، على ما قدموه لنا من توجيه ونصائح علمية قيّمة طوال مسارنا الدراسي، وعلى دعمهم المستمر لنا.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ "عتروس سيف الدين" على ما قدمه لنا من توجيه وإرشاد ومساعدة علمية قيّمة خلال إنجاز هذا العمل.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا وساندنا خلال فترة إعداد هذا العمل، ولو بكلمة تشجيع أو دعاء صادق.

نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، سواء من قريب أو من بعيد.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى أساتذتنا الكرام في قسم العلوم الاقتصادية بجامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، على ما قدموه لنا من توجيه ونصائح علمية قيّمة طوال مسارنا الدراسي، وعلى دعمهم المستمر لنا. ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا وساندنا خلال فترة إعداد هذا العمل، ولو بكلمة تشجيع أو دعاء صادق.

نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به.

حسينة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان والتقدير إلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل، سواء من قريب أو من بعيد.

كما نخص بالشكر أساتذتنا الأفاضل في قسم العلوم الاقتصادية بجامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، لما قدموه لنا من توجيهات علمية قيّمة وإرشادات بناءة طيلة مسارنا الدراسي، وما أبدوه من دعم ومرافقة مستمرة.

ولا يفوتنا أن نعبر عن امتناننا لكل من وقف إلى جانبنا وساعدنا خلال فترة إعداد هذا العمل، ولو بكلمة طيبة أو دعاء صادق.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يكون عملاً مباركا ومقبولاً.

رحاب

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية صيغ التمويل الإسلامي في دعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر، وكذا تحليل مدى قدرة هذه الصيغ على تمويل المشاريع التضامنية، مع تحديد أهم العوائق التي تحد من فعاليتها واقتراح سبل تحسينها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدة نتائج أبرزها أن التمويل الإسلامي في الجزائر ما يزال يهيمن عليه نمط المراجعة، مع ضعف في صيغ المشاركة وغياب هيئة شرعية موحدة، إضافة إلى محدودية استغلال موارد الزكاة والأوقاف، وتوصي الدراسة بتوسيع استخدام الصيغ الإسلامية الموجهة للمشاريع التضامنية، بما يعزز التكامل بين المالية الإسلامية والاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: تمويل إسلامي، اقتصاد تضامني، صيغ التمويل، الجزائر، تنمية مستدامة، اقتصاد اجتماعي تضامني.

Abstract:

This study aims to evaluate the effectiveness of Islamic financing formulas in supporting social solidarity economy projects in Algeria, as well as to analyse the extent to which these formulas can finance solidarity projects, identifying the main obstacles that limit their effectiveness and suggesting ways to improve them. The study relied on a descriptive and analytical approach, and reached several conclusions, the most notable being that Islamic financing in Algeria is still dominated by the Murabaha model, with a weakness in partnership formulas and the absence of a unified Sharia board, in addition to the limited use of Zakat and endowment resources. The study recommends expanding the use of Islamic formulas directed towards solidarity projects, which would enhance the integration between Islamic finance and the social solidarity economy in Algeria.

Keywords: Islamic finance, solidarity economy, financing formulas, Algeria, sustainable development, solidarity social economy.

II	شكر وعرفان
III	إهداء
V	الملخص
VI	Abstract:
VII	الفهرس
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الاشكال
ب	مقدمة
.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: ماهية وأسس التمويل الإسلامي
3	المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي وخصائصه
3	الفرع الأول: تعريف التمويل الإسلامي:
4	الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي:
4	المطلب الثاني: المبادئ الحاكمة للتمويل الإسلامي
5	المطلب الثالث: أهمية واهداف صيغ التمويل الإسلامي
6	الفرع الأول: أهداف صيغ التمويل الإسلامي
8	الفرع الثاني: أهمية صيغ التمويل الإسلامي
9	المطلب الرابع: صيغ التمويل الإسلامي
12	المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي التضامني
12	المطلب الأول: نشأة وتطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني:	13
الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني	13
الفرع الثاني: مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني:	15
الفرع الثالث: خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:	16
المطلب الثالث: واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	16
الفرع الأول: الإطار القانوني والمؤسسي	17
الفرع الثاني: الفاعلون الأساسيون في الساحة الجزائرية	18
المطلب الرابع: دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية	24
المبحث الثالث: إسهامات صيغ التمويل الإسلامي في دعم المبادرات الاجتماعية وتعزيز الاندماج الاقتصادي	25
المطلب الأول: دور الوقف النقدي والعقاري في تمويل مشاريع المنفعة العامة	25
المطلب الثاني: فعالية القرض الحسن في دعم المقاولاتية الاجتماعية الصغيرة	27
المطلب الثالث: استخدام المشاركة المتناقصة كأداة لتمويل التعاونيات الإنتاجية	29
المطلب الرابع: الزكاة كرافد مالي لدعم الفئات الهشة وإدماجها اقتصاديا	30
خلاصة	32
الفصل الثاني: واقع أفاق تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني في الجزائر	
تمهيد	34
المبحث الأول: تحليل البيئة التطبيقية للتمويل الإسلامي التضامني في الجزائر	35
المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر	35
المطلب الثاني: دور الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية والخاصة في دعم المقاولاتية الاجتماعية	37
المطلب الثالث: المؤسسات المرافقة وإمكانية التحول نحو صيغ التمويل الإسلامي	39
المبحث الثاني: نماذج ومجالات مقترحة لتفعيل التمويل الإسلامي في القطاع التضامني الجزائري	44
المطلب الأول: تفعيل صندوق الزكاة كأداة استثمارية تضامنية	44
المطلب الثاني: المقاولات الاجتماعية وصيغ التمويل الإسلامي لتمويل الشركات الناشئة ذات الطابع الاجتماعي	45

المطلب الثالث: نماذج دولية في تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصاد التضامني وإمكانية الاستلهاهم منها	47
المبحث الثالث: تقييم فعالية التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر	52
المطلب الأول: تقييم الفاعلية المؤسسية للتمويل الإسلامي في الجزائر	52
المطلب الثاني: تحديات التكامل بين التمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر	59
المطلب الثالث: متطلبات نجاح التكامل وآفاقه المستقبلية	60
خلاصة	62
خاتمة	64
قائمة المراجع	69

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: الاختلاف والتكامل بين الوقف العقاري والوقف النقدي	26
الجدول رقم 2: التطور التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر	36
الجدول رقم 3: توزيع النوافذ الإسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري (2022)	37
الجدول رقم 4: تطور التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري 2020-2021	38
الجدول رقم 5: تطور تمويل المشاريع المصغرة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في الفترة 2019-2023	40
الجدول رقم 6: تطور تمويل المشاريع المصغرة في إطار CNAC (المرتبط بصيغ التمويل الإسلامي/شبه الإسلامي) 2018-2022	41
الجدول رقم 7: مقارنة بين المؤسسات المرافقة وإمكانية التوافق مع صيغ التمويل الإسلامي	42
الجدول رقم 8: تطور حصيلة صندوق الزكاة الجزائري 2022-2025	44
الجدول رقم 9: توافق صيغ التمويل الإسلامي مع احتياجات المقاولات الاجتماعية	46
الجدول رقم 10: دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم القطاع التضامني	50
الجدول رقم 11: مقارنة بين نماذج التكامل الدولية وإمكانية التطبيق في الجزائر	51
الجدول رقم 12: توزيع التمويلات الإسلامية حسب الصيغة في الجهاز المصرفي الجزائري	52
الجدول رقم 13: معيار مدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	54
الجدول رقم 14: معيار المساهمة في خلق مناصب الشغل	55
الجدول رقم 15: معيار المساهمة في التنمية المحلية	56
الجدول رقم 16: تصنيف عوائق التكامل حسب درجة الأثر وإمكانية المعالجة	60

قائمة الاشكال

الشكل رقم 1 : أهداف صيغ التمويل الإسلامي 8

مقدمة

يعد التمويل الإسلامي أحد أهم البدائل المالية المعاصرة التي برزت كاستجابة لحاجة المجتمعات إلى نظم تمويلية أكثر عدلاً وإنصافاً، تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا وتدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل بين أفراد المجتمع، وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتزايد التحديات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل، برز الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي التضامني باعتباره نموذجاً اقتصادياً يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال دعم المبادرات الجماعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تخدم المجتمع.

ويقوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني على مبادئ التعاون، المشاركة، التضامن، والمسؤولية الاجتماعية، حيث يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بما يساهم في تحسين الظروف المعيشية للفئات الهشة والمحرومة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية التمويل الإسلامي بما يتضمنه من صيغ تمويلية متنوعة مثل المضاربة، المشاركة، المراجعة، السلم، والاستصناع، والتي تقوم على مبدأ تقاسم المخاطر وتحقيق المنفعة المتبادلة بين أطراف العملية التمويلية.

كما أن هذه الصيغ التمويلية توفر آليات مرنة يمكن توظيفها لدعم المشاريع الإنتاجية والاجتماعية، خاصة تلك التي تندرج ضمن إطار الاقتصاد التضامني، مثل التعاونيات، الجمعيات الإنتاجية، والمبادرات المجتمعية الهادفة إلى خلق فرص العمل وتحقيق التنمية المحلية، فبدلاً من الاعتماد على القروض التقليدية التي قد تثقل كاهل أصحاب المشاريع الصغيرة بالفوائد، يوفر التمويل الإسلامي حلولاً قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، الأمر الذي يعزز فرص نجاح المشاريع واستمراريتها.

وقد أصبح تقييم فعالية هذه الصيغ التمويلية أمراً ضرورياً لمعرفة مدى قدرتها على دعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني، ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فنجاح هذه الصيغ لا يقاس فقط بحجم التمويل المقدم، بل أيضاً بمدى تأثيرها في تحسين مستوى المعيشة، تعزيز روح المبادرة، وتحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع.

وعليه، فإن دراسة وتقييم فعالية صيغ التمويل الإسلامي في دعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني تمثل موضوعاً مهماً في ظل التوجهات الحديثة نحو بناء اقتصاد أكثر شمولاً واستدامة، يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والقيم الاجتماعية والإنسانية، كما تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات التمويل الإسلامي في تمويل المبادرات الاجتماعية والتنمية، والمساهمة في تحقيق التنمية المتوازنة التي تلبي احتياجات الأفراد والمجتمعات على حد سواء.

الإشكالية:

شهدت النظم المالية في السنوات الأخيرة تحولات مهمة نتيجة الأزمات الاقتصادية المتكررة وتزايد الحاجة إلى نماذج تمويلية أكثر عدالة واستدامة، الأمر الذي أدى إلى تنامي الاهتمام بالتمويل الإسلامي باعتباره نظاما ماليا يقوم على مبادئ المشاركة وتقاسم المخاطر وتحقيق العدالة الاجتماعية، وفي المقابل برز الاقتصاد الاجتماعي التضامني كأحد التوجهات الحديثة التي تهدف إلى دعم التنمية المحلية وتعزيز التضامن الاجتماعي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والتعاونيات والمبادرات المجتمعية، غير أن نجاح هذه المشاريع يبقى مرتبطا بمدى توفر آليات تمويل فعالة تتوافق مع طبيعتها الاجتماعية والتنموية، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى قدرة صيغ التمويل الإسلامي على تلبية احتياجات هذا النوع من المشاريع وتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية في السنوات الأخيرة تحولات جذرية تزوجت بصدور نصوص تنظيمية تشجع اعتماد وتعميم الصيرفة الإسلامية، وقد تزامن هذا التحول مع توجه الدولة لدعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمقاولاتية الناشئة والمصغرة كبديل تنموي مستدام. إلا أن الإشكال المطروح يكمن في مدى قدرة هذه الصيغ التمويلية المستحدثة على الانتقال من الجانب التجاري التقليدي إلى التمويل التنموي التضامني الذي تتطلبه مشاريع الاقتصاد التضامني في الجزائر. وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيس التالي:

- ما مدى فعالية صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في الجزائر في دعم وتلبية الاحتياجات التمويلية لمشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني؟

الأسئلة الفرعية:

- فيم يتمثل الإطار المفاهيمي والقانوني لكل من التمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني؟
- إلى أي مدى تؤثر هيمنة صيغ التمويل الاستهلاكية وغياب المرجعية الشرعية الموحدة في الجزائر على مساهمة الصيرفة الإسلامية في دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني؟
- ما هي السبل الكفيلة بتفعيل التعاون بين مؤسسات الزكاة والأوقاف والنواخذ الإسلامية وأجهزة دعم المقاولاتية لخدمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر؟

الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تقتصر فعالية التمويل الإسلامي في الجزائر حاليا على صيغ المدائيات (كالمرابحة)، بينما تظل صيغ المشاركات (المضاربة والمشاركة) محدودة التطبيق تجاه مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- **الفرضية الثانية:** تعيق هيمنة صيغ التمويل الاستهلاكية - كالمرابحة - وغياب المرجعية الشرعية الموحدة قدرة الصيرفة الإسلامية بالجزائر على دعم الاقتصاد التضامني بفعالية.
- **الفرضية الثالثة:** يتوقف نجاح الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر على بناء شراكة استراتيجية تدمج آليات ديوان الزكاة والأوقاف مع النوافذ الإسلامية وأجهزة دعم المقاولاتية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات الآتية:

- تساهم الدراسة في إثراء المعرفة العلمية حول دور التمويل الإسلامي في دعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- توفر نتائج البحث توصيات عملية لمؤسسات التمويل الإسلامي لتصميم صيغ تمويلية فعالة تتناسب مع احتياجات المشاريع الاجتماعية.
- تبرز أهمية التمويل الإسلامي في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية وخلق فرص العمل وتقليل الفقر والتفاوت الاجتماعي.
- تساعد الدراسة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتكافل بين أفراد المجتمع ودعم روح التعاون والمبادرة.
- تساهم في تقييم إمكانيات التمويل الإسلامي كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وربط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بالمشاريع التضامنية.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عدة جوانب متعلقة بتقييم فعالية صيغ التمويل الإسلامي في دعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على مفهوم التمويل الإسلامي وصيغته المختلفة وآليات عمله.
 - دراسة طبيعة الاقتصاد الاجتماعي التضامني وأنواع المشاريع التي يستهدف دعمها.
 - تقييم مدى قدرة صيغ التمويل الإسلامي على تمويل المشاريع الاجتماعية وتحقيق استدامتها.

- تحديد أثر التمويل الإسلامي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليل الفوارق بين أفراد المجتمع.
- تقديم توصيات عملية للمؤسسات التمويلية والمشاريع الاجتماعية حول كيفية تحسين استخدام صيغ التمويل الإسلامي لتحقيق أفضل النتائج.

أسباب اختيار الدراسة:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع، يمكن تقسيمها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، كما يلي:

أ. أسباب ذاتية:

- الاهتمام بالتمويل الإسلامي ورغبته في دراسة صيغ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- الشغف بمجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني ودوره في دعم المشاريع المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.
- الرغبة في الربط بين الجانب النظري للتمويل الإسلامي وتطبيقاته العملية في المجتمع المحلي.

ب. أسباب موضوعية:

- الحاجة المتزايدة إلى تمويل المشاريع الاجتماعية والتعاونية بشكل مستدام وعادل.
- محدودية الدراسات السابقة التي تناولت فعالية صيغ التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني، مما يستدعي دراسة تحليلية معمقة.
- التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة التي تجعل من التمويل الإسلامي أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التضامن بين أفراد المجتمع.

حدود الدراسة:

تم تطبيق البحث الحالي ضمن الحدود الزمنية والمكانية والعلمية التالية:

- **الحدود النظرية:** تم في هذه الدراسة التركيز على مجموعة من مفاهيم صيغ التمويل الإسلامي، والاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر.
- **الحدود المكانية:** تم اجراء البحث في الجزائر.

• **الحدود الزمنية:** تم إجراء هذه الدراسة في السنة الجامعية 2026/2025، وتم التركيز على تقييم فعالية التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر فترات مختلفة من آخر 5 سنوات بالاعتماد على مجموعة من الإحصائيات والبيانات الرسمية.

منهج الدراسة:

في إطار هذه الدراسة ومن أجل معالجة الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وهي المناهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فالمنهج الوصفي أسهل لوصف متغيرات الدراسة النظرية، أما المنهج التحليلي فكان في الفصل الأخير من خلال جمع الإحصائيات والبيانات عن طريق المواقع الرسمية وتحليلها.

❖ صعوبات البحث:

تم مواجهة صعوبة كبيرة في الحصول على إحصائيات وبيانات بخصوص صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في الجزائر في تمويل مشاريع التضامن الاجتماعي.

❖ الدراسات السابقة:

هذه أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة وهي كما يلي:

• **دراسة:** ليلي جودي، دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومصارف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

هدفت هذه الدراسة لإعطاء الإطار العام لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الفكر الإسلامي ودور التمويل الإسلامي في تحقيق الاستدامة من الناحية البيئية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى أن الإسلام أشار إلى المشاكل البيئية ودعا إلى ضرورة المحافظة على البيئة ورعايتها من خلال القواعد والمبادئ الشرعية، التي تحدد الكيفية التي يتعامل بها مع البيئة لأنها موروث لأجيال الحاضر والمستقبل، وأن التمويل الإسلامي بمختلف صيغه يعد البديل المناسب لتمويل حماية البيئة فهو مبني على الأخلاق مما يجعله يراعي الاعتبارات البيئية في عملية التمويل، كما أوصت الدراسة باستثمار الأموال وتطوير مشاريع وقفية في القطاعات التي تحقق أعلى العوائد المالية والاجتماعية جنبا إلى جنب مع حماية البيئة، فللوقف البيئي مؤسسة لها فاعلية ولها قرار، وتوجيه التمويل الإسلامي إلى الاستثمار في المجالات التي تفيد المجتمع وتفيد البيئة.

• دراسة: درويش عمار، الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي (المضاربة، المشاركة، المراجعة)، مجلة دراسات إسلامية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، المجلد 15، العدد 1، 2020.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مفهوم التمويل الإسلامي ومختلف صيغه، والتي ظهرت الحاجة إليه بالمجتمعات الإسلامية بسبب ازدياد المتطلبات المالية للمشاريع الاقتصادية والاستثمارات المهمة سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي، فكان لابد من التفكير في شكل من أشكال الوساطة المالية يتوافق مع مقتضيات ومبادئ الشريعة الإسلامية من أجل تسهيل المعاملات المالية في المجتمعات جراء مخالطة أساليب الوساطة المالية التقليدية لشبهة الربا.

وقد تبين من نتائج البحث أن صيغ التمويل الإسلامي لها فعالية في تعزيز التنمية من خلال جلب التوظيفات المالية التي يحجم أصحابها عن توظيفها بالاستثمارات الربوية، وكذا جذب رؤوس أموال مهمة بأنشطة مستحدثة تتوافق ومبادئ الشرع الحنيف، مما يقلل من نسبة البطالة خاصة لدى الشباب الملتزم بأخلاق الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، ويدفع نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دراسة: سحوان علي، "أهمية صيغ التمويل الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 14، العدد 1، 2023.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى اقتراح جملة من صيغ التمويل الإسلامية الملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر، وقد توصل البحث إلى أن كل من صيغة المشاركة، المراجعة، البيع بالتقسيط، السلم، الاستصناع الموازي، الإجارة مع الوعد بالتمليك، البيع بالعمولة أساليب ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نظرا لتمييز هذه الصيغ بخصائص فريدة ومزايا عديدة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة في الجزائر. وتوصلت الى العديد من النتائج أبرزها تنشيط أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاعي: الخدمات، البناء والأشغال العمومية، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض المخاطر المرتبطة بمهاذين القطاعين مقارنة بالقطاعات الأخرى، - تعد كل من صيغة المشاركة، المراجعة، البيع بالتقسيط، السلم، الاستصناع الموازي، الإجارة مع الوعد بالتمليك، البيع بالعمولة، أساليب ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتمييز هذه الصيغ بخصائص فريدة ومزايا عديدة. وتوصي بضرورة تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم المالي والمرافقة الميدانية لأصحابها بما يؤدي إلى دعم الاقتصاد الوطني، و - ضرورة فتح مكاتب ونوافذ اسلامية في البنوك الجزائرية تسند إليها مهمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية من حيث الموضوع والهدف ومجال التطبيق، إذ تناولت دراسة "ليلي جودي" دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، بينما ركزت دراسة "درويش عمار" على الدور

التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي مثل المضاربة والمشاركة والمراجحة، في حين اهتمت دراسة "سحوان علي" بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما الدراسة الحالية فتركز على تقييم فعالية صيغ التمويل الإسلامي في دعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر، وهو مجال أشمل يختلف عن المجالات القطاعية السابقة.

تتشترك الدراسات السابقة المذكورة مع الدراسة الحالية في كونها تتناول موضوع التمويل الإسلامي باعتباره أحد البدائل المالية الحديثة ذات البعد التنموي، حيث ركزت على دراسة صيغ التمويل الإسلامي المختلفة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تتفق هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي، وفي إبراز أهمية التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف متعددة مثل التنمية المستدامة، حماية البيئة، ودعم النشاط الاقتصادي وتقليل البطالة، مما يعكس البعد التنموي المشترك بين مختلف هذه الدراسات.

كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها لا تقتصر على إبراز الدور أو الوصف فقط، بل تتجه إلى تقييم الفعالية وقياس مدى تأثير صيغ التمويل الإسلامي في دعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وهو ما يمنحها بعداً تحليلياً وتقييمياً أعمق مقارنة بالدراسات السابقة التي غلب عليها الطابع الوصفي والتحليلي.

❖ هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية، قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، حيث تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني، في ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول ماهية وأسس التمويل الإسلامي، والمبحث الثاني مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي التضامني، بينما المبحث الثالث فتناول إسهامات صيغ التمويل الإسلامي في دعم المبادرات الاجتماعية وتعزيز الاندماج الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فتناول واقع وآفاق تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر، وتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تحليل البيئة التطبيقية للتمويل الإسلامي التضامني في الجزائر، والمبحث الثاني: نماذج ومجالات مقترحة لتفعيل التمويل الإسلامي في القطاع التضامني الجزائري، بينما المبحث الثالث فسيكون عبارة عن تقييم لفعالية التمويل الإسلامي مع ربطها بالاقتصاد الاجتماعي التضامني.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والاقتصاد

تمهيد:

يعد الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني من الموضوعات الحديثة التي تجمع بين البعد الاقتصادي والبعد القيمي والأخلاقي في آن واحد، يقوم التمويل الإسلامي على مجموعة من المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة في المعاملات المالية، ومنع الربا والغرر، وتعزيز مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، أما الاقتصاد الاجتماعي التضامني فيركز على قيم التعاون والتكافل والتضامن بين أفراد المجتمع، بما يضمن تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، ويعكس الجمع بين هذين النموذجين رؤية اقتصادية بديلة للنظام التقليدي القائم على الربح فقط، كما يسعى هذا الإطار إلى توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار المنتج الذي يخدم الإنسان والمجتمع، ويبرز دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم المشاريع الاجتماعية والتنمية ذات الأثر الإيجابي. ويعتبر هذا التوجه وسيلة فعالة لتعزيز الشمول المالي ومحاربة الفقر والبطالة، كما يساهم في ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية والتكافل الاقتصادي، ومن خلال هذا الإطار، يمكن بناء نموذج اقتصادي أكثر توازناً واستقراراً. لذلك يحظى هذا الموضوع باهتمام متزايد من الباحثين وصناع القرار على حد سواء.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية وأسس التمويل الإسلامي
- المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي التضامني
- المبحث الثالث: إسهامات صيغ التمويل الإسلامي في دعم المبادرات الاجتماعية وتعزيز الاندماج الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية وأسس التمويل الإسلامي

يقصد بالتمويل الإسلامي ذلك النظام المالي الذي يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته، ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بعيداً عن الربا والغرر، ويقوم على أسس رئيسية أهمها المشاركة في الربح والخسارة، وتحريم الفائدة، وربط التمويل بالأصول الحقيقية وتعزيز العدالة والشفافية في المعاملات.

المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي وخصائصه

التمويل الإسلامي هو نظام مالي يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية في تنظيم المعاملات المالية والاستثمارية بما يحقق العدالة والتنمية، ويتميز بخصائص أهمها تحريم الربا، والاعتماد على المشاركة في الربح والخسارة، وربط التمويل بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية.

الفرع الأول: تعريف التمويل الإسلامي:

هناك مجموعة من التعاريف للتمويل الإسلامي والتي نذكرها كما يلي:

- هو مجموعة من الأنشطة المالية التي تتم وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بما يضمن خلوها من الربا والغرر والميسر¹.
- هو نظام تمويلي يقوم على تعبئة الموارد وتوظيفها في استثمارات مشروعة شرعاً، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء².
- التمويل الإسلامي يدور حول تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المشروعات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية³.

انطلاقاً من هذه التعريفات يمكننا تقديم تعريف التمويل الإسلامي هو نظام مالي متكامل يقوم على تعبئة الموارد المالية وتوظيفها وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال صيغ تمويلية مشروعة تقوم على المشاركة وتقاسم المخاطر، ويهدف إلى تحقيق عوائد مباحة مع الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ضمان خلو المعاملات من الربا والغرر والميسر وربطها بأنشطة حقيقية منتجة.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: <https://aaofii.com/?lang=en> 01-04-2026 على الساعة 17:01

² البنك الإسلامي للتنمية <https://www.isdb.org> 01-04-2026 على الساعة 17:21

³ البلتاجي محمد، "تمويل المشروعات الصغيرة بالمصاريف الإسلامية تجربة البنك الوطني للتنمية"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي، 14-15

ديسمبر، مملكة البحرين، 2009، ص 56

الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي:

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي تجعله نظاما ماليا متميزا عن النظم التقليدية، حيث يجمع بين البعد الاقتصادي والبعد الأخلاقي، ويقوم على تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، من خلال اعتماد آليات تمويل قائمة على العدالة وتقاسم المخاطر وربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي، بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، ويمكن إبراز أهم هذه الخصائص فيما يلي¹:

- يقوم على الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يضمن مشروعية جميع المعاملات المالية.
- خلوه التام من الربا الفائدة بجميع أشكاله، وهو ما يجعله بديلا أخلاقيا للنظام التقليدي.
- الاعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، مما يعزز العدالة بين أطراف العملية التمويلية.
- ربط التمويل بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية أصول وخدمات، وليس بالمضاربات الوهمية.
- المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي بفضل تقاسم المخاطر بدل نقلها إلى طرف واحد.
- الحد من الأزمات المالية، لأنه يقلل من التوسع في الائتمان غير المدعوم بأصول حقيقية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع أكثر توازنا للدخل والثروة.
- دعم مبدأ التكافل والتضامن الاقتصادي بين أفراد المجتمع.
- المرونة في استخدام صيغ تمويل متعددة مثل: المضاربة، المشاركة، المراجعة، الإجارة، السلم، والاستصناع.

المطلب الثاني: المبادئ الحاكمة للتمويل الإسلامي

تقوم الصيرفة والتمويل الإسلامي على منظومة متكاملة من المبادئ التي تجمع بين البعد الشرعي والأخلاقي والاقتصادي، وتهدف أساسا إلى تحقيق العدالة والتوازن في المعاملات المالية، مع ربط المال بالنشاط الحقيقي المنتج. وفيما يلي شرح موسع لهذه المبادئ:

1. حظر الربا الفائدة: يعد تحريم الربا الأساس الجوهري الذي يميز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي. فالربا يعني الزيادة المشروطة على أصل المال دون مقابل حقيقي، وهو ما يؤدي إلى استغلال المحتاجين وإثراء طرف على حساب آخر دون تحمل أي مخاطرة، في المنظور الإسلامي، المال ليس سلعة بحد ذاته تؤجر مقابل فائدة، بل هو وسيلة للتبادل والاستثمار².

¹ خالد خديجة، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة و، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات، جامعة أبو بكر بلقيش تلمسان، ص 159

² العثماني، محمد تقي، "مبادئ التمويل الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 12، العدد 2، 2016، ص 45.

2. قاعدة الغنم بالغرم المشاركة في الربح والخسارة: يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ عادل يتمثل في ربط الربح بالمخاطرة، أي لا يمكن تحقيق عائد دون تحمل جزء من الخسارة المحتملة. فبدل الفائدة الثابتة، تعتمد الصيغ الإسلامية مثل المضاربة والمشاركة على توزيع الأرباح وفق نسب متفق عليها مسبقاً، بينما يتم تقاسم الخسائر حسب نسبة المساهمة في رأس المال، هذا المبدأ يعزز روح الشراكة والتعاون، ويحد من السلوكيات الاحتكارية¹.

3. الارتباط بالاقتصاد الحقيقي التمويل المرتبط بالأصول: يشترط التمويل الإسلامي أن تكون العمليات المالية مرتبطة بأصول حقيقية ملموسة، مثل السلع أو العقارات أو الخدمات، فلا يجوز تمويل عمليات وهمية أو تداول أموال مقابل أموال فقط دون نشاط إنتاجي، هذا الربط يساهم في دعم الاقتصاد الحقيقي، ويحد من المضاربات المالية غير المنتجة التي قد تؤدي إلى أزمات اقتصادية، كما يعزز الاستقرار المالي من خلال توجيه الاستثمارات نحو مشاريع حقيقية ذات قيمة مضافة².

4. حظر الغرر الجهالة وعدم اليقين: يمنع الإسلام العقود التي تتسم بالغموض أو عدم الوضوح في شروطها الأساسية، مثل الثمن أو طبيعة السلعة أو موعد التسليم. فالغرر يؤدي إلى النزاعات ويخلق حالة من عدم الثقة بين الأطراف. لذلك، يشترط التمويل الإسلامي الشفافية الكاملة والدقة في صياغة العقود، بما يضمن وضوح الحقوق والالتزامات لكل طرف. هذا يعزز الاستقرار التعاقدوي ويقلل من المخاطر القانونية³.

5. حظر الاستثمار في الأنشطة المحرمة: يلتزم التمويل الإسلامي بمسؤولية اجتماعية وأخلاقية، حيث يمنع تمويل أو الاستثمار في الأنشطة التي تضر بالمجتمع أو تتعارض مع القيم الإسلامية، مثل تجارة الخمر، القمار، والمخدرات، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، الهدف من ذلك هو توجيه الأموال نحو مشاريع نافعة تساهم في التنمية المستدامة وتحقيق المصلحة العامة⁴.

المطلب الثالث: أهمية واهداف صيغ التمويل الإسلامي

تبرز صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقاسم المخاطر، وربط التمويل بالنشاط الحقيقي، والحد من الأزمات المالية الناتجة عن المضاربات، تهدف إلى تنمية الاقتصاد الحقيقي، دعم الاستثمار المشروع، تحقيق التكافل الاجتماعي، وتوفير بدائل تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

¹ القري، علي عبد القادر، "الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 8، العدد 1، 2014، ص 23.

² الزحيلي، وهبة، "أثر تحريم الربا على استقرار النظام المالي الإسلامي"، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 10، العدد 3، 2015، ص 67.

³ نفس المرجع، ص 68

⁴ بن ناصر، عبد القادر، "دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2018، ص 112.

الفرع الأول: أهداف صيغ التمويل الإسلامي

تختلف أهداف صيغ التمويل الإسلامي عن تلك التي تعتمد عليها المصارف التقليدية، إذ لا يقتصر الهدف فيها على تحقيق الربح فحسب، بل تمتد إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الحقيقية التي تخدم المجتمع وتعزز الاستقرار الاقتصادي، وتختلف أن نظرة المصارف الإسلامية إلى الربح تختلف عن نظرة المصارف التقليدية، وذلك في مجموعة من النقاط يمكن إبراز أهمها فيما يلي:¹

- تقرير العمل كمصدر آخر للكسب بديلاً عن اعتبار المال المصدر الوحيد للكسب في النشاط المصرفي.
- تقرير مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال مختلف صيغ التمويل والاستثمار بدلاً عن مبدأ العلم المضمون والمتمثل في سعر الفائدة الثابت.
- تصحيح وظيفة رأس المال في مجتمع كخادم لمصالحه لا ككيان مستقل ينمو في معزل عن المجتمع وفي معزل عن مصالحه واحتياجاته الضرورية.

وفيما يلي جملة من الأهداف المتنوعة التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها:

أولاً. الأهداف المالية:

- تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية والتي تعكس مدى نجاحها، وتخضع هذه الأهداف إلى أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، ومن بينها ما يلي:²
- جذب الودائع وتنميتها تطبيقاً للقاعدة الشرعية التي تنص على عدم تعطيل الأموال بل تفرض تشغيلها واستثمارها بما يحقق التنمية في المجتمع.
 - استثمار الأموال التي تعتبر المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمساهمين أو للمودعين باعتبار أن المصارف الإسلامية تعتمد على الاستثمارات بشكل شبه كلي للحصول على الأرباح.
 - تحقيق الربح

¹ عصام عمر، البنوك الوضعية والشرعية والنظام المصرف، نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 284.

² السيد محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة مع الاقتصاد الوضعي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص: 381-382.

ثانيا. الأهداف الاجتماعية:

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية منها:¹

- العمل على تعظيم ثقة المتعاملين معها في النظام الاقتصادي الإسلامي.
- ربط البعد الاجتماعي للمصارف الإسلامية بالبعد الاقتصادي لتحقيق تنمية شاملة ومتكاملة.
- جمع الزكاة وتوزيعها على المستحقين مما يساهم في التخفيف من حدة الفقر والبطالة ومختلف المشاكل الاجتماعية.
- تقديم قروض حسنة والمساهمة في إنشاء مرافق ذات مصلحة عامة مثل: المستشفيات والمدارس والمساجد.

ثالثا. أهداف خاصة بالمتعاملين:

ينبغي على المصارف الإسلامية أن تحرص على تحقيق أهداف المتعاملين معها من خلال ما يلي:²

- تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية لمختلف المتعاملين معها في إطار أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.
- توفير التمويل للمستثمرين من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة.
- توفير الأمان للمودعين.

رابعا. أهداف داخلية:

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف الداخلية من بينها:³

- تنمية العنصر البشري من قدرات ومهارات والجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية.
- تحقيق معدلات نمو تمكنها من الاستمرار والمنافسة.
- توسيع انتشارها الجغرافي.

خامسا. أهداف ابتكارية:

ويكون ذلك من خلال:⁴

- تطوير الخدمات المصرفية الحالية وابتكار خدمات مصرفية جديدة لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

¹ صام عمر، البنوك الوضعية والشرعية النظام المصري، النظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 287-288.

² <http://www.beltagi.com/ar/p> - تم الاطلاع عليه 2026/03/22

³ السيد محمد أحمد السريعي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 383.

⁴ <http://www.beltagi.com/ar/?p> - تم الاطلاع عليه 2026/03/22

- ابتكار صيغ تمويلية جديدة تكون ملائمة لرغبات مختلف شرائح المجتمع.

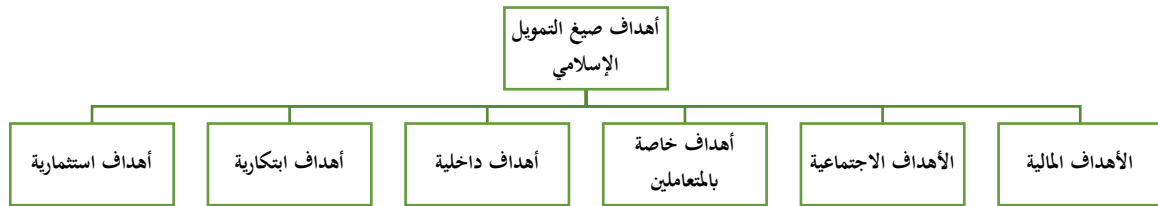
سادسا. أهداف استثمارية:

تعمل المصارف الإسلامية في هذا الجانب على:¹

- نشر وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد، وترشيد السلوك الاتفاقي.
- تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة وتوظيفها في المجالات التي تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية.
- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة.

وإجمالاً يمكن تلخيص أهداف المصارف الإسلامية في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1 : أهداف صيغ التمويل الإسلامي



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: أهمية صيغ التمويل الإسلامي

تتجلى أهمية صيغ التمويل الإسلامي في كونها تمثل نموذجاً مالياً متكاملًا يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام بالضوابط الشرعية، مما يجعلها بديلاً مستداماً للنظام المالي التقليدي، فهي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بدلاً من الفائدة الثابتة، وهو ما يحقق نوعاً من العدالة في توزيع العائد والمخاطر بين الممول والمستثمر، ويعزز روح الشراكة بدلاً من العلاقة الدائنة التي قد تحمل طابع الاستغلال أو عدم التوازن.

كما ترتبط هذه الصيغ ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الحقيقي، حيث يشترط فيها وجود أصل أو نشاط إنتاجي فعلي، مثل التجارة أو الصناعة أو الخدمات، مما يمنع خلق أموال وهمية غير مرتبطة بقيمة مضافة حقيقية، وهذا التوجه يساهم في

¹ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص29.

تقليل المضاربات المالية غير المنتجة، ويحد من الفقاعات الاقتصادية التي قد تؤدي إلى أزمات مالية حادة، كما حدث في عدة أزمات عالمية مرتبطة بالاقتصاد المالي المنفصل عن الواقع الإنتاجي¹.

ومن جهة أخرى، تسهم صيغ التمويل الإسلامي في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تقليل درجة المخاطرة النظامية في المؤسسات المالية، إذ إن ربط التمويل بالأصول الحقيقية يجعل النظام أكثر مقاومة للصدمات الاقتصادية، كما تعمل على توجيه الموارد المالية نحو المشاريع التنموية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، مثل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشاريع الإنتاجية، مما يساهم في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، كما تعزز هذه الصيغ البعد الاجتماعي والأخلاقي في النشاط المالي، من خلال ترسيخ مبدأ التكافل والتعاون، وتحقيق التنمية المستدامة التي لا تقتصر على الربح المادي فقط، بل تشمل أيضا تحقيق المنفعة العامة وحماية مصالح المجتمع ككل².

المطلب الرابع: صيغ التمويل الإسلامي

تعد صيغ التمويل الإسلامي من أهم الآليات التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية، حيث تمثل الإطار العملي الذي تترجم من خلاله المبادئ الشرعية إلى معاملات اقتصادية واقعية، وتتميز هذه الصيغ بارتباطها الوثيق بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا وتمنع الغرر وتؤكد على ضرورة ارتباط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. كما تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، مما يعزز العدالة في توزيع العوائد والمخاطر بين أطراف المعاملة، وقد تنوعت هذه الصيغ لتشمل صيغا تمويلية قائمة على المشاركة، وأخرى على البيع والإجارة، وهو ما يمنح النظام المالي الإسلامي مرونة وقدرة على تلبية مختلف حاجات الأفراد والمؤسسات، مع الحفاظ على البعد الأخلاقي والاجتماعي في النشاط الاقتصادي.

1. المضاربة:

تعرفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار الشرعي رقم (13) المضاربة، أنها: شركة في الربح يمال من جانب (رب المال) وعمل من جانب آخر (المضارب)، بحيث يستحق الربح من عنصرين: الأول هو رأس المال الذي يخضع لشروط رأس المال في الشركة، والثاني العمل المبذول من قبل المضارب الذي يقوم بالعمل لوحده³.

¹ الزحيلي وهبة، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 2006، ص 32

² نفس المرجع، ص 33

³ زكري بوحصان، المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية وبنوك إسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2022-2023، ص 11

2. المشاركة:

التمويل بالمشاركة هو "تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الأرباح، وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك.¹

3. السلم:

فبيع السلم هو أن يسلم عوضا حاضرا، في عوض موصوف في الذمة إلى أجل، أي أن السلم هو نوع من البيوع يدفع فيه المسلم (الطرف المشتري) المسلم (الثلث أو رأس المال) حالا إلى المسلم إليه (الطرف البائع)، على أن يكون المسلم فيه (المثمن أو المبيع) موصوف في ذمة البائع إلى أجل متفق عليه، إذن فالسلم هو نوع من بيوع الآجال.²

4. المراجعة:

يعتبر الإمام الشافعي هو أول من وصف بيع المراجعة للأمر بالشراء في الفقه الإسلامي، إلا أن هذا الإسم أطلق عليه لأول مرة عام 1975 من قبل سامي حسن حمود "ومفهوم بيع المراجعة للأمر بالشراء هو أن يقوم من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من البنك الإسلامي أن يشتريها له ويعدده بشرائها منه بربح محدد، وبذلك يكون بيع المراجعة للأمر بالشراء على ثلاثة مراحل: مرحلة الوعد بالشراء من طرف الأمر بالشراء، ثم مرحلة الشراء من طرف البنك من البائع الأول، ثم مرحلة إبرام عقد البيع بين البنك والأمر بالشراء، وغالبا ما يقتزن بيع المراجعة للأمر بالشراء بالبيع لأجل أو بالتقسيط.³

5. المزارعة:

المزارعة نوع شركة على كون الأراضي من طرف والعمل من طرف آخر أي أن تزرع الأراضي وتقسم الحاصلات بينهما، فالمزارعة هي شركة بين طرفين أحدهما مالك الأرض، الذي يقدمها إلى العامل وهو المزارع لزراعتها على أن يكون المحصول بينهما حسب الاتفاق.⁴

¹ عقبة عبد اللاوي وآخرون، عقبة عبد اللاوي وآخرون، التمويل بالمشاركة وأثره على التوازن الآني في سوقي النقد والسلع والخدمات، تدخل ضمن المحور الأول: محور إدارة الأعمال والاقتصاد، النقطة الفرعية: التمويل الإسلامي مدخل اقتصادي مستقل، مؤتمر الشارقة الدولي الأول في التمويل الإسلامي، 5-6 نوفمبر 2014، جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي للدراسات والبحوث المالية الإسلامية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 6

² موسى مبارك خالد، موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2013، ص 134

³ نفس المرجع، ص 130

⁴ زكري بوحصان، مرجع سبق ذكره، ص 15

6. المساقاة:

"المساقاة هي نوع شركة على أن تكون الأشجار من طرف والتربية (الرعاية) من طرف آخر، وأن يقسم الثمر الحاصل بينهما"، فالمساقاة كالمزارعة، غير أنه في المساقاة يتم تسليم الأشجار للعامل الذي يقوم على سقيها ورعايتها على أن يكون الحاصل من الثمار بينهما حسب الاتفاق.¹

7. الاستصناع:

صفة بيع الإستصناع أن يطلب المستصنع (المشتري) من الصانع (البائع) أن يصنع له شيئاً (المصنوع) بمواصفات معينة مقابل ثمن محدد، قد يدفع معجلاً كاملاً أو مؤجلاً كاملاً أو مقسطاً، وهذا من أهم الفروق بينه وبين عقد السلم، حيث يجب فيه تعجيل الثمن، بالإضافة إلى أن المصنوع في الإستصناع لا يجب أن يكون متوفراً في الأسواق كالمسلم فيه في السلم، كما أن الإستصناع لا يكون إلا فيما يصنع، خلافاً للسلم الذي يكون فيما يصنع وفي غيره.²

8. الإجارة:

على الرغم من أن هناك من يصنف التمويل بالإجارة على أنه صيغة من صيغ التمويل بالبيع (البيع التأجيلي)، حيث أن الصيغة التي تطبقها البنوك الإسلامية تنتهي، غالباً الأصل المؤجر إلى المستأجر، فهو يختلف عن الصيغ السابقة لأسلوب الهامش المعلوم في كون العقد الأول هو عقد إيجار وليس بيع، إلا أنه يدخل ضمن أسلوب الهامش المعلوم، حيث أن العائد يحدد سلفاً في شكل أقساط الإجارة.³

حيث تعد صيغ التمويل الإسلامي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية، من خلال المبادئ الشرعية إلى معاملات مالية واقعية، تقوم على تحريم الربا، ومنع الغرر، وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، كما تتميز هذه الصيغ بتنوعها الكبير، مما يمنح النظام المالي الإسلامي مرونة وقدرة على تلبية مختلف الاحتياجات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات، مع الحفاظ على البعد الأخلاقي والاجتماعي. وقد شملت هذه الصيغ عدة عقود تمويلية، من أبرزها: المضاربة، الشركة، عقد السلم، المراجعة، المزارعة والمساقاة، الاستصناع والإجارة، وبذلك تسهم هذه الصيغ في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة والاستقرار المالي.

¹ موسى مبارك خالد، مرجع سبق ذكره، ص 128

² نفس المرجع، ص 136

³ نفس المرجع، ص 138

المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي التضامني

يعد الاقتصاد الاجتماعي التضامني أحد المقاربات الاقتصادية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، من خلال تعزيز قيم التعاون والتكافل بدلا من منطق الربح الفردي فقط، ويعتمد هذا النموذج على مؤسسات ومبادرات جماعية تسعى إلى خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته الأساسية بشكل مستدام، كما يبرز كبديل أو مكمل للنظم الاقتصادية التقليدية في معالجة مشكلات الفقر والتهميش والبطالة.

المطلب الأول: نشأة وتطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ظهر مفهوم الاقتصاد الاجتماعي في منتصف القرن التاسع عشر وفي سياق تاريخي حافل كانت تشهده القارة الأوروبية آنذاك، وبالتحديد سنة 1848، فقد كانت المنطقة تعيش على وقع موجة من الثورات والانقلابات الشعبية ذات الطابع السياسي والاجتماعي، بل يمكن أن نقول إن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي جاء كامتداد لخطاب أيديولوجي جديد وهو الاشتراكية، لكن هذا المفهوم وإن استمد الكثير من الاشتراكية العلمية التي طورها كارل ماركس لتتحول إلى إيديولوجيا تبنتها ثورات عدة خاصة الثورة البلشفية ومن ثم الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية، إلا أنه تميز عنها في نقاط أخرى، حيث اعتبر منظروه في تلك الفترة على غرار سان سيمون Saint Simon وفوريير Fourier وكاييه Cabet وأوين Owen، أنهم داخل مجتمع رأسمالي فعلي ولم يقرروا بضرورة إسقاط النظام برومته، بل بإمكانية إحداث الفارق عبر تأسيس ما يمكن تسميته بالجزر في بحر أو محيط المنظومة القائمة، بمعنى انشاء وحدات اشتراكية داخل الجسم الرأسمالي والمراهنة على تمددها وتوسعها في الجسد الاجتماعي ككل لتحل تدريجيا محل النظام الاقتصادي المهيمن، هذه الرؤية كانت محل انتقاد الاشتراكيين العلميين الذين اعتبروها "اشتراكية طوباوية" على حد تعبير إنجلز في كتابه "الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوباوية"، ولكن هذا الصراع الفكري بين المعسكرين إن صح التعبير، هو ما أفرز في نهاية المطاف المبادئ الكونية التي أسست للاقتصاد الاجتماعي¹.

بالنسبة لمصطلح الاقتصاد التضامني مع تطور الأنشطة ذات الغايات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ظهر شكل جديد من المؤسسات ذات الصبغة التجارية؛ (شركة تجارية ذات غاية اجتماعية وغير ربحية) أو ما يسمى بالـ *Entreprenariat social* وهي جمعيات تأخذ في أغلب الأحيان صبغة شركات تجارية، وقد ظهرت بالأساس في الولايات المتحدة الأمريكية، إذن فالتضامن يعتبر خروجاً من الشكل الكلاسيكي في الاقتصاد الاجتماعي عبر التعاضديات

¹ غنية بن حركو، الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 342

والتعاونيات والجمعيات والمرور نحو شركات ذات صبغة قانونية تجارية إنما بأهداف اجتماعية غير ربحية. فالاقتصاد التضامني يعرف قبل كل شيء بمشروعه الاجتماعي وليس بشكله القانوني.

وهنا توسع مجال الاقتصاد الاجتماعي ليتخذ تسميته الحالية بعد إضافة مصطلح "التضامني"، حيث توجد هناك ثلاث تسميات رئيسية:

- **الأولى:** الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الفضاء الأوروبي الذي امتد ليصل كنموذج اقتصادي جديد في الجزائر وشمال إفريقيا.

- **الثانية:** الاقتصاد غير الربحي في المجتمعات الأنجلو-سكسونية.

- **الثالثة:** الاقتصاد الشعبي في أمريكا اللاتينية.

وبالنسبة للجزائر فقد بدأ الاهتمام بهذا النمط من الاقتصاد في أواسط التسعينيات إثر السير التدريجي نحو اقتصاد السوق وتزامنا مع الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها البلاد¹.

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو نمط اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد، من خلال تنظيم المبادرات الجماعية والتعاونيات التي تضع خدمة المجتمع فوق هدف الربح، يقوم على مبادئ التضامن، الديمقراطية في التسيير، والعدالة الاجتماعية، ويتميز بتركيزه على المنفعة الجماعية، وإعادة توزيع الموارد بشكل عادل، واعتماده على المشاركة والتعاون بدل المنافسة الفردية.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني

يتمثل تعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني فيما يلي:

1. تعريف الاقتصاد الاجتماعي

هو لفظ قديم قائم على ثلاث مرجعيات: الممارسة التعاونية والطرح الأكاديمي والإطار القانوني، وهذا يعني إيجاد معادلة تربط بين العنصر الاجتماعي والعنصر الاقتصادي من خلال هيئات وسيطية تملأ الفراغ الموجود بين السوق والدولة بمؤسساتها، كذلك يعبر عنه بالقطاع الثالث والذي يعني مجموعة من الأنشطة التي لا تخضع للمنطق الرأسمالي ولا لمنطق

¹ غنية بن حركو، مرجع سبق ذكره، ص 343

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني

الدول بإداراتها العمومية، والمتمثلة في أشكال تنظيمية خاصة به تتمثل في التعاونيات والتعاضديات والجمعيات قائمة على مبادئ إدارة ديمقراطية وبأهداف غير ربحية¹.

فالاقتصاد الاجتماعي هو نمط اقتصادي يضم مجموعة من التنظيمات والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وخدمة المجتمع، مع إعطاء الأولوية للبعد الاجتماعي على تحقيق الربح².

كما أنه منظومة اقتصادية تعتمد على التعاون والتضامن بين الأفراد والجماعات، وتقوم على مبادئ المشاركة الديمقراطية وإعادة توزيع الموارد بشكل عادل لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية³.

انطلاقاً من التعريفات السابقة يمكن تعريف الاقتصاد الاجتماعي على أنه نمط اقتصادي يضم مؤسسات وتنظيمات تسعى إلى خدمة المجتمع وتحقيق المصلحة العامة مع إعطاء الأولوية للبعد الاجتماعي على حساب تعظيم الربح، ويقوم على مبادئ التضامن والمشاركة الديمقراطية وإعادة توزيع الموارد بشكل عادل بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

2 تعريف الاقتصاد التضامني

هو مصطلح حديث ظهر في فرنسا (في الثمانينات من القرن الماضي) والذي يعني تجمع مختلف المبادرات وجمعيات القروض بدون فوائد للعاطلين عن العمل بغية إنشاء مقاولات خاصة بهم، كذلك منظمات التبادل المحلي، وهو عبارة عن امتداد لمحتوى الاقتصاد الاجتماعي في مسعى يهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد بشكل أفضل وتبني طرق إنتاج جديدة وإيجاد بدائل اقتصادية أكثر فعالية من خلال التضامن والتجارة العادلة، والتقليل من التفاوتات الاجتماعية. كما يشير أيضاً إلى المؤسسات التعاونية والجماعية غير الربحية والقائمة على ديمقراطية الإدارة والتنظيم والتي تبنى على أساس سيادة الشعب وليس رأس المال وتتبنى فلسفة التمكين والمساواة⁴.

حيث لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الصعيد العالمي، إذ أن التعريفات الأكثر شيوعاً هي تلك الناتجة عن صياغة تاريخية، إلا أن هناك مقارنة أولى تعتبر أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتحدد بكل بساطة عن طريق الأنشطة الخاصة التي ينطوي عليها من حيث الإنتاج، التعاضد، الصحة والتعليم أي الإدماج المهني ومقاربة

¹ نبيل بن خذير، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة روافد للبحوث والدراسات، المجلد 8 العدد 01، 2023، ص 147

² بوزيدي أحمد، "دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 8، العدد 2، 2025، ص 55

³ عبد الظاهر رجب، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 37، العدد 2، 2025، ص 113

⁴ الغلم مريم، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة صندوق الزكاة الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر (2002/2014)، الجزائر، ص 11.

ثانية تجعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مقتصرًا على نوع معين من المقاولات أو المنظمات مثل التعاونيات والتعاضديات والجمعيات ومع ذلك فإن هناك اتفاقًا عامًا على الصعيد الدولي من أجل اعتبار أن مبادئه التأسيسية تختلف بشكل كبير على الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي.

وتوجد في صلب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فكرة الفعل الاقتصادي المبني على قيم وغايات تجعل من التنمية البشرية هدفًا قبل أي اعتبار يتعلق بالربح، وهو يركز على تضامن الأعضاء والمسؤولية الجماعية¹.

3. تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يعرف الاقتصاد الاجتماعي على أنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع أو الخدمات تمارسها شركات تعاضدية بشكل أساسي ذات بعد اجتماعي وجمعيات وتعاونيات ومؤسسات.

وأيضا قدمت منظمة العمل الدولية (OIT) الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمفهوم للشركات والمنظمات (التعاونيات، الجمعيات، التعاضديات، المؤسسات الاجتماعية) التي تتمثل خصوصيتها في إنتاج السلع والخدمات والمعرفة، وفي الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشبه التوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال الابتكارات الاجتماعية، من أجل مكافحة الاستبعاد وضمان تكافؤ الفرص².

الفرع الثاني: مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

يسعى الاقتصاد الاجتماعي التضامني إلى التنسيق بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ويعتمد على جملة من

المبادئ تتمثل في: ³

- الطوعية.
- الجماعية.
- التضامن والتعاون.
- العدل الاجتماعي
- التداول الديمقراطي.

¹ نبيل بن خذير، مرجع سبق ذكره، ص 148

² غنية بن حركو، مرجع سبق ذكره، ص 344

³ الأمم المتحدة منظمة الاسكوا، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية. بيروت، لبنان، 2014، ص 5

- الاستدامة البيئية.

الفرع الثالث: خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يتميز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بثلاث خصائص تظفي عليه طابع العدالة هو الهدف المنشود وتتجلي هذه الخصائص في ما يلي:¹

- **الخاصية الأولى أولوية الإنسان على رأس المال:** فالقانون الخاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يلزم الهياكل والمؤسسات المنضوية تحته بتخصيص نسبة 15% من العائدات في شكل احتياطات إلى أن تبلغ نسبة 50% من رأس مال المؤسسة المعنية، كما يتم تخصيص نسبة 5% من الفوائض المالية كحد أقصى للأنشطة الاجتماعية والثقافية والبيئية، ثم يتم توزيع المتبقي من الفوائض المالية في حدود نسبة لا تتجاوز 25% بقرار من الجلسة العامة، وما زاد على ذلك يتم توجيهه نحو تنمية أنشطة المؤسسة وتطويرها أو المساهمة في بعث مؤسسات جديدة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- **الخاصية الثانية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات** بإعتبارها عصب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- **الخاصية الثالثة آلية الحوكمة:** وفق فلسفة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تتساوى الأصوات بغض النظر عن قيمة الأسهم أو حجم الملكية، ويخضع القرار إلى معيار الحجة².

يظهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال خصائصه أنه نموذج اقتصادي بديل يسعى إلى إعادة الاعتبار للبعد الإنساني داخل النشاط الاقتصادي، حيث يجعل من الإنسان محورا أساسيا بدل رأس المال، ويوجه الربح لخدمة حاجات الأفراد وضمان كرامتهم وترسيخ قيم التضامن والالتزام الأخلاقي تجاه المجتمع، بما يضمن تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي وخدمة المصلحة العامة.

المطلب الثالث: واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر

يعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر توجهها استراتيجيا حديثا تسعى الدولة إلى ترسيخه كآلية لتنويع الاقتصاد الوطني والحد من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات. وقد تم في هذا الإطار تشجيع إنشاء الجمعيات والتعاونيات والمبادرات المحلية التي تساهم في خلق مناصب شغل وتحسين الدخل، خاصة في المناطق الريفية والهامشية. كما يهدف هذا

¹ غنية بن حركو، مرجع سبق ذكره، ص 346

² غنية بن حركو، مرجع سبق ذكره، ص 347

النموذج إلى معالجة اختلالات سوق العمل من خلال دعم المشاريع الصغيرة وتعزيز روح المبادرة الفردية والجماعية، غير أن فعاليته ما تزال مرتبطة بمدى توفر الإطار التنظيمي والدعم المالي والحوكمة الفعالة.

الفرع الأول: الإطار القانوني والمؤسسي

يعد الإطار القانوني والمؤسسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر أحد الركائز الأساسية التي تحدد طبيعة هذا القطاع ودرجة تطوره، حيث مر بعدة مراحل تنظيمية تعكس تدرج الاهتمام الرسمي به، فقد كرس الدستور الجزائري في تعديلاته الأخيرة مبدأ تعزيز المرفق العام، وأكد على دور المجتمع المدني كشريك اقتصادي فاعل في تحقيق التنمية، وهو ما يمنح هذا القطاع بعدا دستوريا يعزز مشروعيته داخل المنظومة الاقتصادية الوطنية¹.

وعلى المستوى التشريعي، لا يزال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر محكوما بمجموعة من القوانين القطاعية المتفرقة، بدل إطار قانوني موحد، وهو ما يعكس حداثة هذا المجال وتعدد مجالات تدخله، ويأتي في مقدمة هذه القوانين القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات، الذي ينظم النشاط الجماعي ذي الطابع الاجتماعي والإنساني، ويؤطر عمل المجتمع المدني في مختلف المجالات التضامنية، كما يعد قانون التعاونيات من أهم الأطر القانونية التي تنظم هذا القطاع، خاصة في المجالين الفلاحي والحرفي، حيث يشجع على العمل الجماعي والمبادرات الإنتاجية المشتركة، بالإضافة إلى ذلك، يساهم قانون الصيد البحري وتربية المائيات في دعم إنشاء التعاونيات المهنية، بما يعزز التنمية المحلية ويخلق فرص عمل في القطاعات الإنتاجية².

أما على المستوى المؤسسي، فتتعدد الهيئات الفاعلة في دعم وتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يلعب صندوق الزكاة دورا اجتماعيا مهما في مساعدة الفئات الهشة، إلى جانب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) ووكالة القرض المصغر (ANGEM)، اللتين توفران آليات تمويل ومرافقة للمشاريع الصغيرة ذات الطابع التضامني، وتساهم هذه المؤسسات في تعزيز روح المبادرة وتشجيع إنشاء مشاريع مدرة للدخل، خاصة لفائدة الشباب والنساء في المناطق الريفية³.

¹ بن بوزيد عبد القادر، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر: الإطار القانوني والآفاق"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2، 2023، ص 45.

² لعروسي فاطمة الزهراء، "دور الجمعيات في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص 78.

³ بوقفة سمير، "التعاونيات كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 3، 2021، ص 112.

الفرع الثاني: الفاعلون الأساسيون في الساحة الجزائرية

تعددت مكونات الهيكلية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذ يتكون من مجموعة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات المتنوعة، فبالإضافة إلى الجمعيات والتعاضديات والهيئات الأخرى التي ركز عليها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة، تكشف العديد من الدراسات التي تناولت هذا القطاع وشخصت واقعه، أنه يقوم بشكل عام على التعاونيات، والتعاضديات، والجمعيات، إضافة إلى المقاولات الاجتماعية.

أولاً: التعاونيات

جاء في البيان المرفق للحلف التعاوني الدولي في مؤتمره المغوي المنعقد في مانشستر في المملكة المتحدة في سبتمبر/أيلول 1995 بشأن هوية التعاونيات تضمن مجموعة من المرجعيات الإرشادية مستندا في ذلك إلى منظور فلسفي قائم على الاحترام التام لكل كائن بشري، وعلى الاعتماد في قدرته على تحسين نفسه اقتصاديا واجتماعيا بمساعدة ذاتية متبادلة واعتمد البيان تعريفا للتعاونية جاء فيه أن التعاونية رابطة مستقلة من أشخاص اتحدوا طواعية لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة لتحقيق تطلعاتهم عن طريق مشروع ذي ملكية مشتركة خاضع لمراقبة ديمقراطية، وتقوم التعاونيات على قيم المساعدة الذاتية والمسؤولية اتجاه النفس والديمقراطية والمساواة والعدالة والتضامن ويؤمن أعضاء التعاونيات وفقا لتقاليد مؤسسيها بالقيم الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والانفتاح والمسؤولية الاجتماعية ومساعدة الآخرين.

وفي قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 2013 سلمت فيه بشأن التعاونيات بمختلف أشكالها، تعزز مشاركة الناس كافة بمن فيهم النساء والشباب والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية على أتم وجه ممكن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأنها في طريقها لأن تصبح عاملا مهما من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تساهم في القضاء على الفقر والجوع.¹

تعرف التعاونيات على أنها عبارة عن تنظيمات تتألف من مجموعة من الأشخاص اتفقوا على أن ينضم بعضهم لبعض من أجل العمل الجماعي في سبيل تلبية حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وفقا للقيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليه عالميا، ويشكل النسيج التعاوني المكون الرئيسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ذلك بالنظر إلى حجم مساهمته في التنمية الاقتصادية وقدرته على الإدماج الاجتماعي²

¹ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، ديسمبر 2013، البند 27(ب) من جدول الأعمال، قرار دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

² - موسوعة الجزيرة على الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net/encyclopedia/economy : 2026-04-13

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني

وحسب التحالف الدولي للتعاونيات، فإن للتعاونية مبادئ عبارة عن خطوط توجيهية لتحقيق قيمها منها:¹

- العضوية الطوعية والمفتوحة لكل الأشخاص المؤهلين للاستفادة من خدماتها والمستعدين لقبول مسؤوليات العضوية من غير تمييز نوعي أو اجتماعي أو عنصري أو سياسي أو ديني.
- الإدارة الديمقراطية للأعضاء والمشاركة في وضع سياساتها واتخاذ قراراتها.
- المشاركة الاقتصادية للأعضاء العادلة في رأس مال تعاونياتهم ويكون عادة جزءا من رأس المال على الأقل مملوكا ملكية جماعية للتعاونية وعادة ما يتلقى الأعضاء مكافأة محدودة على رأس المال الذي يساهمون به كشرط للعضوية.
- الإرادة الذاتية والاستقلال.

حيث تسهم التعاونيات في تحقيق مجموعة من الآثار الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل، خاصة في المناطق الريفية، وتعزيز الإنتاج المحلي من خلال تجميع الموارد وتقليل التكاليف، مما يدعم التنمية المحلية ويحسن مستوى الدخل للأعضاء، كما تساعد على تنويع النشاط الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، وهو ما يعزز الاستقرار الاقتصادي، أما من الناحية الاجتماعية، فتعزز التعاونيات قيم التضامن والتكافل بين الأفراد، وتسهم في الحد من الفقر والتهميش من خلال إدماج الفئات الهشة في النشاط الاقتصادي، كما تدعم المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرار، مما ينمي روح المسؤولية والانتماء لدى الأعضاء، ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة².

ثانيا: التعاضديات الاجتماعية:

تكشف العديد من الدراسات التي حاولت مقارنة موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتشخيص واقعه أنه بشكل عام يقوم على العديد من الهيئات من بينها التعاضديات التي يتركز عملها أساسا في قطاعي التغطية الصحية والتأمين على المخاطر، كما تعمل في مجال منح القروض الاستثمارية أو ضمان قروض أعضائها لدى المؤسسات الائتمانية.

لقد أصبح القطاع التعاضدي اليوم من المرتكزات الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الداعم لكل تطور للأفراد والجماعات، فهو المعول عليه من أجل النهوض بالتنمية البشرية وخاصة الصحية منها لدى فئات عريضة من المجتمع التي تعاني من الهشاشة والفقر ومن صعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية، ومن مميزات العمل التعاضدي في تدعيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نجد³:

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أكتوبر 2012، التعاونيات الزراعية تغذي العالم، ص 02-03. على الموقع <http://www.fao.org/docrep/> تاريخ الإطلاع: 13/04/2026.

² الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، جوان 2013، تقرير الأمين العام، دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات، ص 03.

³ رشيد أعنوز، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الواقع والآفاق دراسة حالة، منشورات الجماعة القروية لإغزران، رقم 03، 2013، ص 45

- أنها مجال خصب لاستحداث مناصب شغل.
- وسيلة أساسية لمحاربة الفقر وإرساء داعم للتعاون المتبادل.
- توجيه المبادرات بين المنخرطين.
- رافعة لنمو الاقتصاد.
- الإسهام في إنشاء مشاريع صحية اجتماعية لفائدة المتعاضدين.

إن تدخلات القطاع التعاضدي تجعله مسهما أساسيا في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بفعل تسيير ولوج الخدمات الاجتماعية لفئات عريضة من المواطنين والإسهام الفعال في تنشيط الاقتصاد من بوابة التكافل والتضامن الاجتماعي في إطار مؤسسات تقدم الخدمة وتنتج الثروة في الوقت نفسه.

1. مفهوم التعاضدية الاجتماعية: هي هيئات لا تهدف إلى اكتساب الأرباح، وإنما تسعى بواسطة واجبات أعضائها للقيام بعمل من أعمال التضامن مداره التأمين من الأخطار اللاحقة بالأشخاص ويتركز عمل التعاضديات أساسا في قطاعي التغطية الصحية والتأمين على المخاطر، كما تعمل بعض التعاضديات في مجال منح القروض الاستثمارية أو ضمان قروض أعضائها لدى المؤسسات الائتمانية¹

2. مهام التعاضدية الاجتماعية: تهدف التعاضدية الاجتماعية في إطار التشريع المعمول به إلى تقديم أداءات اجتماعية فردية أو جماعية لأعضائها وذوي الحقوق حسب الشروط والكيفيات التي يحددها قانونها الأساسي وتشمل الخدمات التي تقدمها التعاضدية الاجتماعية على نوعين من الخدمات:

- خدمات فردية.
- أداءات اجتماعية.

أ. الخدمات الفردية: وتتمثل فيما يلي:²

- الأداءات العينية المرتبطة بالتأمين على المرض.
- التعويضات اليومية المرتبطة بالتأمين على المرض.
- الزيادة في المعاشات لفائدة ذوي الحقوق.
- الزيادة في معاشات العجز المرتبطة بالتأمينات الاجتماعية.

¹ . www.mouwazaf-dz.com/t354-topicconsulté 2026-04-08

² رشيد أعنوز، 2013، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص 05-06.

- الأداءات في شكل مساعدة أو إسعاف أو قرض غير أنه لا يجوز أن يتعدى موضوع ما تعوضه التعاضدية الاجتماعية نسبة 100% إلى الأداءات المنصوص عليها.

ب. الأداءات ذات الطابع الاجتماعي: وهي

- الأداءات ذات الطابع الاجتماعي لفائدة أعضاء التعاضدية أو ذوي حقوقهم.
- الخدمات التكميلية في مجال الصحة.
- الأنشطة الثقافية والرياضية أو الترفيهية.
- المساعدات في مجال السكن.

ج. تكوين التعاضدية الاجتماعية: يمكن أن تتكون التعاضدية الاجتماعية من عمال أجراء في المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية والمقاولات العمومية أو الخاصة أو من أشخاص يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص كما يمكن أن تتكون من:

- أشخاص متقاعدين أو أصحاب معاشات أو ريع بعنوان الضمان الاجتماعي.
- أشخاص لهم معاشات من الدولة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ذوي حقوق المتعاضدين المتوفين.

حيث يحق لهؤلاء الأشخاص أن يؤسسوا تعاضدية اجتماعية أو أن ينظموا بحرية وطوعية إلى تعاضدية موجودة بشرط واحد هو أن يمثلوا للتشريع المعمول به والقانون الأساسي، كما يجب أن تضم التعاضدية الاجتماعية عددا أدنى من المنخرطين من أجل ضمان استمرارية النشاط التعاضدي، لضمان استمرارية النشاط التعاضدي، يمكن للتعاضديات الاجتماعية أن يكون فيما بينها اتحادات أو كنفدراليات من أجل تحقيق نفس الأهداف أو أهداف مماثلة.

- الأداءات الفردية أو الاجتماعية التي تقدمها التعاضدية الاجتماعية.
- شروط وكيفيات مساهمة المنتفعين بالداءات الفردية أو الاجتماعية.
- شروط وكيفيات تقديم الأداءات الفردية أو الاجتماعية لفائدة الأعضاء الذين انقطعوا عن دفع الاشتراكات.

د. الموارد والتسيير المالي للتعاضدية الاجتماعية: تتكون موارد التعاضدية مما يأتي: ¹

- اشتراكات أعضائها.
- الهبات والوصايا طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- العائدات المترتبة عن الأداءات التي تقدمها التعاضدية.

¹ رشيد أعنوز، مرجع سابق، ص 07

- عائدات الأموال التي توظفها أو التي تستثمرها التعاضدية

ثالثا: الجمعيات أو المنظمات المجتمعية:

تعتبر الجمعيات من المظاهر الحضارية في أي مجتمع لأنها تدل على مدى الرقي الذي وصل إليه أفراد المجتمع من إنشاء هذه الجمعيات للقيام بنشاطات مختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، فالهدف الأساسي من وراء هذه الجمعيات هو تقديم أكبر عدد ممكن من الخدمات للمجتمع، وحجر الأساس في هذه الجمعيات هو منفعة المجتمع ورفقه.

أ. مفهوم الجمعيات: هناك عدة مفاهيم للجمعيات ومن أهمها نذكر:

هي اتفاق بين شخصين أو أكثر من أجل السعي في سبيل غاية غير توزيع الأرباح، وكان عملها تاريخيا يتركز بالأساس في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والأعمال الاجتماعية، إلا أن بعض الجمعيات التي رأت النور خلال العقود الأخيرة اختارت الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية والمحلية خصوصا في الأرياف، تعرف الجمعيات على أنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بغرض الحصول على ربح مادي.

وتعرف كذلك على أنها اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطاتهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم، وحسب هذا التعريف فالجمعية هي تجمع عدة أشخاص حول هدف مشترك من طبيعتها الاستمرارية لمدة معينة من الزمن، مع العلم أن تحقيق الأهداف المرسومة يقتضي بالضرورة إنجاز عدة أنشطة تتوزع على مراحل زمنية مختلفة، إن النية التي تحرك مؤسسي وأعضاء الجمعية تهدف إلى غاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم، وهذا ما يجعل الجمعية تعتمد على إعطاء الأسبقية للعنصر البشري وتصبو إلى خدمة الجماعة عوض التركيز على الربح المادي وقد أصبحت الجمعية باعتبارها مؤسسة تنموية منذ عقد التسعينات تسهم بشكل فعال في بلورة السياسات العمومية ووضع البرامج التنموية وذلك من خلال:¹

- محاربة الأمية والجهل وتنظيم الحياة العامة؛
- إنجاز وتبعية وتقسيم المشاريع الاجتماعية لفائدة الساكنة التي تمثلها؛
- الإسهام في تقوية قدرات الشباب والمرأة عبر التربية والتكوين.

ب. أهمية الجمعيات:

¹ الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالجمال الترابي، جوان 2013، منشورات الجماعة القروية لإغزاران رقم 03، أشغال الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزاران، ص 110-111.

تعمل الجمعيات كغيرها من المؤسسات على وضع الأسس السليمة لإدارة القوى البشرية كممارسة ونشاط، لذلك نلاحظ أنها عبارة عن مجموعة وظائف وأنشطة وبرامج تتعلق بتصريف البشرية، وترمي إلى تحقيق أهداف الأفراد وتنظيم المجتمع، وتعمل هذه الوظائف على تنظيم وتخطيط القوى البشرية وتقييم أداء العاملين فيها وتدريبهم وتنميتهم وتحديد أجورهم ودفعهم إلى العمل ومعالجة مشاكلهم، إذ تشكل الموارد البشرية التي مصدرها الإنسان نصف موارد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ولا شك في عظمة الخدمات التي تقوم الجمعيات بتقديمها وغالبا ما يكون الإنسان محور اهتمام هذه الجمعيات، فهو يشكل حجر الأساس الذي يقوم عليه المجتمع، وعند تقديمها لخدماتها دون مقابل أو بغرض غير الربح فإن هذه الجمعيات تقوم بتزويد المجتمع بفرد فعال¹.

رابعاً: المقابلة الاجتماعية :

تعتبر المقابلة الاجتماعية حركة عالمية متنامية، وفي مختلف بقاع العالم تسعى المقاولات الاجتماعية والذين يستلهمون منها إلى معالجة القضايا الاجتماعية الراسخة وحماية البيئة من التلف والتدهور والقيام بثورة في نطاق ما تعتقد أن قطاع الأعمال يمكن أن يحققه.

- **مفهوم المقابلة:** المقابلة عموماً هي مجموعة من الوسائل البشرية والمادية الموجهة والمنظمة وفق مقتضياته ممارسة أحد الأنشطة الاقتصادية المعينة بصفة صريحة أو ضمنية وبشروط التدبير والإشهار والنزاهة التي يفرضها القانون والسوق وبصفة عامة النظام الاقتصادي العام²
- **مفهوم المقابلة الاجتماعية:** هي مشروع اقتصادي يسعى إلى تحقيق أثر اجتماعي أو بيئي إيجابي، مثل مكافحة الفقر أو البطالة أو دعم التعليم، مع الحفاظ على استدامته المالية وبذلك، لا يكون الربح غاية في حد ذاته، بل وسيلة لدعم وتحقيق أهداف اجتماعية أوسع، مما يجعلها تختلف عن المقاولات التقليدية التي تركز أساساً على تعظيم الأرباح³.

كما تركز المقابلة الاجتماعية على مجموعة من المبادئ التي توجه عملها وتحدد خصوصيتها، حيث يأتي في مقدمتها مبدأ أولوية الهدف الاجتماعي على الربح، مما يميزها عن المقاولات التقليدية. كما تقوم على الاستقلالية في اتخاذ القرارات، بما يضمن عدم خضوعها لتأثير الجهات الممولة، ومن المبادئ الأساسية أيضاً إعادة استثمار الأرباح في تطوير

¹ حسن ملحم، مرجع سبق ذكره، ص 78

² ميمون الوكيل، المقابلة بين حرية التدبير ومبدأ استقرار الشغل، الجزء الأول، ط 1، 2009، ص 34.

³ محمد بوعلام، المقابلة الاجتماعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد 07، العدد 02، 2019، ص 56

المشروع أو خدمة المجتمع بدل توزيعها بالكامل، إلى جانب الالتزام بالمسؤولية والمساءلة من خلال الشفافية في التسيير وتقديم تقارير عن الأداء، كما تعزز المقابلة الاجتماعية قيم المشاركة والتضامن عبر إشراك مختلف الفاعلين، وتسعى إلى تحقيق الاستدامة لضمان استمرار نشاطها وتأثيرها الإيجابي على المدى الطويل.¹

المطلب الرابع: دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والأزمات المتكررة، أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يلعب دورا في دعم التنمية الشاملة خاصة في الدول النامية، من خلال:²

- توفير حلول مبتكرة تراعي الخصوصيات المحلية وتعزز مشاركة مختلف الفاعلين في العملية الاقتصادية.
- يساهم في خلق أنشطة إنتاجية مستدامة تعتمد على الموارد المحلية وتثمينها
- يدعم استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر آليات التعاون والتكامل، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويحد من التبعية للخارج،
- إدماج الفئات الهشة، مثل العاطلين عن العمل والنساء والشباب، من خلال توفير فرص عمل لائقة ومستقرة، الأمر الذي يساهم في تقليل نسب البطالة وتحقيق التماسك الاجتماعي،
- دفع مؤسسات هذا القطاع لممارسات إنتاجية مسؤولة، كإعادة التدوير والزراعة العضوية، بما يضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل الأثر البيئي، وهو ما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة.³
- العدالة في توزيع العائدات وتوجيهها لخدمة الصالح العام والديمقراطية في التسيير.
- تمكين الفئات المحرومة من الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والسكن، وفق صيغ تضامنية.
- الابتكار الاجتماعي
- تعزيز الروابط الاجتماعية⁴

¹ عبد الكريم قنديل، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص 98

² خليل، حسن علي. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في التنمية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2019، ص 36

³ أبو النصر، مدحت محمد. التنمية المستدامة: مفهومها وأبعادها ومؤشراتها. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص 88

⁴ بن عيسى، عبد القادر. "دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المحلية." مجلة الاقتصاد والتنمية، عدد 12، 2018، ص 18

المبحث الثالث: إسهامات صيغ التمويل الإسلامي في دعم المبادرات الاجتماعية وتعزيز الإدماج الاقتصادي

تميز صيغ التمويل الإسلامي بتنوعها ومرونتها، مما يجعلها قادرة على الاستجابة لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة الفئات الهشة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من المجتمعات، برزت أهمية هذه الصيغ في دعم المبادرات الاجتماعية والمساهمة في الإدماج الاقتصادي من خلال توفير فرص التمويل الملائمة، وتشجيع الاستثمار المنتج، والمساهمة في خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

المطلب الأول: دور الوقف النقدي والعقاري في تمويل مشاريع المنفعة العامة

يلعب الوقف النقدي والعقاري دورا جوهريا ومستداما في تمويل مشاريع المنفعة العامة (مثل التعليم، الرعاية الصحية، البنية التحتية، ومكافحة الفقر). فبينما يمثل الوقف العقاري الأصل الثابت والأكثر تقليدية، يمنح الوقف النقدي المنظومة مرونة مالية عالية تتيح الاستجابة السريعة للمتطلبات التنموية الحديثة.

1. الوقف العقاري: ركيزة الاستقرار والاستدامة

يعد الوقف العقاري من أهم أنواع الأوقاف وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية المستدامة، لاعتماده على الأصول الثابتة كالأراضي، المباني، المحلات التجارية، والمجمعات السكنية، والتي تشكل قاعدة اقتصادية قوية تضمن استمرارية التمويل وتحقيق المنفعة العامة على المدى الطويل، ويؤدي الوقف العقاري دورا محوريا في دعم المشاريع الاجتماعية والخدمية من خلال توفير المقرات الأساسية لإقامة المؤسسات ذات الطابع العام، مثل الجامعات، المستشفيات، المدارس، والمراكز الثقافية، الأمر الذي يخفف العبء المالي عن الدولة ويقلل من تكاليف اقتناء العقارات وتجهيزها.

كما يساهم الوقف العقاري في خلق موارد مالية دائمة عبر استثمار العقارات الموقوفة بطرق مختلفة، كالتأجير أو الاستثمار العقاري التجاري، حيث توجه العوائد الناتجة بصورة منتظمة إلى تمويل نفقات تشغيل مشاريع النفع العام وصيانتها، وهو ما يضمن استمرارية خدماتها واستفادة الأجيال المتعاقبة منها دون انقطاع، وتبرز أهمية هذا النوع من الوقف أيضا في قدرته على المحافظة على القيمة الرأسمالية للأموال الموقوفة، نظرا لأن الأصول العقارية غالبا ما ترتفع قيمتها السوقية والإيجارية مع مرور الزمن، مما يجعلها وسيلة فعالة لمواجهة التضخم وحماية القدرة التمويلية للوقف، وبالتالي تعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

¹ غريبى عطاء الله، "اجتهادات التشريع الجزائري في مجال استثمار الوقف العقاري: دراسة تحليلية للمرسوم التنفيذي 213/18"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم

2. الوقف النقدي محرك المرونة والابتكار التنموي

يعد الوقف النقدي من أبرز صور الوقف الحديثة، حيث يقوم على حبس الأموال واستثمارها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ثم تخصيص عوائدها للأغراض الخيرية والتنموية، وتكمن أهميته في سهولة تجميع الأموال وإتاحة المشاركة لمختلف فئات المجتمع من خلال أدوات حديثة كالصناديق والأسهم الوقفية، مما يساهم في دعم المشاريع الاجتماعية وتعزيز التكافل والتنمية المستدامة.¹

كما يوفر الوقف النقدي سيولة مالية مرنة تمكن المؤسسات الوقفية من الاستجابة السريعة للاحتياجات التنموية والاجتماعية، من خلال تمويل المشاريع الناشئة وتقديم القروض الحسنة والمساهمة في مواجهة الأزمات، حيث يساهم في تنويع الاستثمارات الوقفية عبر توظيف الأموال في أدوات مالية إسلامية مختلفة، مما يساعد على تقليل المخاطر وتحقيق عوائد مستدامة توجه لخدمة المجتمع ودعم التنمية المستدامة.²

حيث يبرز الجدول أسفله أهم أوجه الاختلاف والتكامل بين الوقف العقاري والوقف النقدي باعتبارهما من أبرز أدوات التمويل الإسلامي التنموي.

الجدول رقم 1: الاختلاف والتكامل بين الوقف العقاري والوقف النقدي

وجه المقارنة	الوقف العقاري	الوقف النقدي
طبيعة الأصل	أصل ثابت وملمس (مباني، أراضي)	أصل سائل ومرن (نقد، أوراق مالية)
مستوى المخاطر	منخفضة (محمي بنويا من تقلبات الحادة)	متوسطة إلى مرتفعة (تعتمد على كفاءة الإدارة الاستثمارية)
سرعة التسييل والتوجيه	بطيئة (تتطلب إجراءات تعاقدية وإيجارية)	عالية جدا (سهولة تحويل السيولة للأوجه الأكثر احتياجا)
حجم الشريحة المساهمة	غالبا يقتصر على الواقفين الموسرين	يتيح مساهمة جماعية واسعة (التمويل الجماعي الوقفي)
الدور التنموي الرئيس	توفير البنية التحتية والاستقرار المالي طويل الأجل	توفير السيولة التشغيلية، ودعم الابتكار والمشاريع العاجلة

المصدر: الصادق عبد القادر، رقاني عبد المالك، "الوقف وجدلية نقله دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري"،

مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، 2021، ص 200

¹ الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارة والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 11.

² الصادق عبد القادر، رقاني عبد المالك، "الوقف وجدلية نقله دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، 2021، ص 196

يتضح من خلال الجدول أن الوقف العقاري والوقف النقدي يمثلان ركيزتين أساسيتين في منظومة التمويل الإسلامي، وتنوع الأوقاف بين العقارية والنقدية يساهم في تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي والسيولة التشغيلية، الأمر الذي يعزز كفاءة المؤسسات الوقفية في دعم التنمية المستدامة لذلك، فإن الدمج بين النوعين يعد من أنجع السبل لبناء منظومة وقفية حديثة قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أثر تنموي شامل ومستمر.

3. التكامل بين الوقفين لتعظيم المنفعة العامة

يعد التكامل بين الوقف العقاري والوقف النقدي من أكثر الأساليب فعالية في تحقيق التنمية المستدامة وتعظيم المنفعة العامة، إذ يجمع بين مزايا الاستقرار طويل الأجل الذي يوفره الوقف العقاري، والمرونة والسيولة التي يتميز بها الوقف النقد، فالوقف العقاري يستخدم في إنشاء الأصول والمرافق الأساسية للمشاريع التنموية، مثل المستشفيات، المدارس، الجامعات، والمراكز الاجتماعية، مما يضمن وجود بنية تحتية دائمة تخدم المجتمع على المدى البعيد وفي المقابل، يساهم الوقف النقدي في توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات التشغيلية، كدفع رواتب العاملين، وتمويل أعمال الصيانة والتجهيز، ودعم الأنشطة والخدمات المختلفة داخل تلك المؤسسات.¹

المطلب الثاني: فعالية القرض الحسن في دعم المقاولاتية الاجتماعية الصغيرة

تعد المقاولاتية الاجتماعية الصغيرة من أهم الآليات الحديثة لمعالجة الأزمات الاقتصادية المحلية، لا سيما مشكلتي البطالة والفقر، من خلال تقديم حلول مبتكرة ومستدامة ذات بعد اجتماعي، غير أن هذه المشاريع غالبا ما تواجه تحديا جوهريا يتمثل في "الإقصاء المالي" من قبل المؤسسات البنكية التقليدية، وذلك بسبب ارتفاع مستوى المخاطر المرتبط بها، وضعف الضمانات التي تتطلبها صيغ التمويل الكلاسيكية، وفي هذا السياق، يبرز القرض الحسن كآلية تمويلية بديلة تقوم على مبدأ التضامن الاجتماعي، وتساهم في كسر هذا الانغلاق المالي.

1. كسر قيود التمويل التقليدي (مواجهة الإقصاء المالي)

يمثل القرض الحسن وسيلة لتمكين المقاولين الاجتماعيين الشباب من الولوج إلى التمويل، بالنظر إلى الخصائص التي تميزه عن الصيغ التجارية التقليدية، فمن جهة، يساهم هذا النوع من التمويل في تصفير التكلفة التمويلية، حيث يتم تقديم القرض دون فوائد أو أعباء ربوية أو رسوم مرتفعة، مما يخفف العبء المالي على المقاولات الناشئة في مرحلة التأسيس (Seed Stage)، ويتيح توجيه الموارد المالية بشكل كامل نحو التشغيل والإنتاج بدل خدمة الدين.

¹ راجع عبد المالك، "جرد وحماية الأملاك الوقفية واسترجاعها"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 2، 2015، ص 383

كما يتميز القرض الحسن بمرونة كبيرة على مستوى الضمانات، إذ يعتمد غالبا على ما يعرف بالائتمان الاجتماعي القائم على السمعة والثقة المتبادلة، وهو ما يجعله مناسبا لطبيعة المشاريع الصغيرة والناشئة التي تفتقر إلى أصول ثابتة¹.

2. تعزيز الاستدامة المالية والتشغيلية للمشاريع الاجتماعية

لا يقتصر دور القرض الحسن على توفير التمويل، بل يمتد ليشمل التأثير في السلوك الإداري والاقتصادي للمقاول الاجتماعي إذ يساهم هذا التمويل في الانتقال من ثقافة الرعاية إلى ثقافة الإنتاج، على اعتبار أن القرض الحسن قابل للاسترجاع، مما يدفع المستفيد إلى تحسين أداء مشروعه، وإعداد دراسات جدوى دقيقة، والعمل على تحقيق إيرادات كافية لضمان السداد، وبالتالي إعادة تدوير الأموال لتمويل مشاريع أخرى، كما يساهم القرض الحسن في توجيه رأس المال نحو تحقيق الأثر الاجتماعي، من خلال اشتراط توجيه التمويل نحو مشاريع ذات طابع تنموي واضح، مثل حماية البيئة، ودعم الصناعات التقليدية، وتمكين المرأة الريفية، وهو ما يضمن انسجام المشروع مع أهدافه الاجتماعية وعدم انحرافه نحو أهداف ربحية بحتة².

3. تخفيف الابتكار والمخاطرة المحسوبة

يساهم القرض الحسن كذلك في خلق بيئة محفزة على الابتكار، حيث تتردد المقاولات الصغيرة في خوض تجارب جديدة بسبب الخوف من الفشل والتعثر في السداد، خاصة في ظل القروض البنكية ذات الفوائد وفي المقابل، يوفر القرض الحسن شروطا أكثر مرونة، من خلال منح فترات سماح تتناسب مع دورة حياة المشروع ومرحلة تحقيق الإيرادات، كما يتيح هذا النوع من التمويل إمكانية امتصاص الصدمات الاقتصادية في المراحل الأولى من المشروع، من خلال اعتماد آليات مثل الإنظار أو إعادة جدولة السداد في حالات التعثر غير المقصود، دون فرض غرامات تأخير، مما يمنح المقاول فرصة لإعادة التوازن وتصحيح مسار مشروعه بدل الدخول في دوامة الإفلاس³.

يتبين من خلال ما سبق أن فعالية القرض الحسن تتجلى في كونه أداة تمويلية ذات بعد أخلاقي وتنموي في آن واحد، إذ يساهم في إعادة توجيه السيولة المالية داخل المجتمع نحو مشاريع إنتاجية صغيرة ذات أثر اجتماعي مباشر، كما لا

¹ بوزيان سمير، التمويل الإسلامي ودوره في دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة سطيف 1، 2019، ص 67

² بن يحيى عبد القادر. دور القرض الحسن في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006، ص 87

³ الصادق عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 89

يقتصر دوره على حل مشكل التمويل فقط، بل يتعداه إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي للفئات المهمشة، وتحويل الأفكار الابتكارية الاجتماعية إلى مشاريع واقعية قادرة على الاستمرارية والنمو وتحقيق أثر تنموي مستدام.

المطلب الثالث: استخدام المشاركة المتناقصة كأداة لتمويل التعاونيات الإنتاجية

تعد التعاونيات الإنتاجية، سواء الفلاحية أو الحرفية أو الصناعية الصغيرة، من أبرز أشكال الاقتصاد التضامني، حيث تقوم على تجميع جهود وموارد صغار المنتجين بهدف تحقيق مكاسب مشتركة وتعزيز القدرة التنافسية ورغم أهميتها الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها تواجه غالبا صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لاقتناء الأصول الإنتاجية مثل المعدات، خطوط الإنتاج، والعقارات الصناعية. وفي هذا السياق، تبرز صيغة المشاركة المتناقصة كأداة تمويلية مرنة تمكن التعاونيات من تملك أصولها بشكل تدريجي اعتمادا على عوائدها التشغيلية.

1. الملاءمة الهيكلية بين المشاركة المتناقصة والفكر التعاوني

تقوم المشاركة المتناقصة على دخول مؤسسة تمويلية أو صندوق استثماري كشريك في رأس المال لاقتناء أصل إنتاجي تحتاجه التعاونية، على أن تتعهد التعاونية بشراء حصة الشريك تدريجيا عبر الزمن، ويعد هذا النموذج متوافقا مع الفكر التعاوني لعدة اعتبارات، من أبرزها أنه يقوم على مبدأ تقاسم المخاطر (الغنم بالغرم)، حيث لا يعامل الممول كدائن يطالب بعائد ثابت، بل كشريك يشارك في الربح والخسارة وفق حصته في رأس المال، مما يوفر حماية نسبية للتعاونية في مراحلها الأولى.

كما يحافظ هذا الأسلوب على استقلالية التسيير داخل التعاونية، إذ يقتصر دور الممول عادة على المتابعة المالية وضمان حماية استثماره دون التدخل المباشر في الإدارة الداخلية، وهو ما ينسجم مع مبدأ الإدارة الديمقراطية الذي تقوم عليه التعاونيات¹.

2. آلية التمويل والتملك التدريجي للأصول الإنتاجية

تمر المشاركة المتناقصة بعدة مراحل منظمة تضمن تطور التعاونية نحو التملك الكامل للأصل الإنتاجي، في المرحلة الأولى، يتم تأسيس شراكة بين الممول والتعاونية لاقتناء الأصل، حيث تساهم التعاونية بجزء من القيمة المالية أو بمدخلات عينية، بينما يتكفل الممول بتغطية الجزء الأكبر من التكلفة.

¹ خولة عزاز، سعيدة ممو، صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة الى تجربة بنك البركة الجزائري،

بعد ذلك يتم تشغيل الأصل واستغلاله في النشاط الإنتاجي، وتوزع الأرباح المحققة بين الطرفين حسب نسب الملكية المتفق عليها، ومع مرور الوقت تقوم التعاونية بشراء حصة الممول تدريجيا من خلال تخصيص جزء من أرباحها أو مدخراتها، مما يؤدي إلى تراجع تدريجي في ملكية الممول لصالح التعاونية، إلى أن تنتقل الملكية كاملة إليها في نهاية مدة الاتفاق¹.

3. الأثر التنموي والاقتصادي للمشاركة المتناقصة على التعاونيات

تحقق المشاركة المتناقصة آثارا إيجابية عديدة في دعم التعاونيات الإنتاجية، إذ تخفف من الأعباء المالية المرتبطة بالقروض التقليدية، حيث يرتبط السداد بقدرة التعاونية على تحقيق الأرباح، كما تسهم في تكوين قاعدة رأسمالية قوية من خلال تمكين التعاونية من تملك الأصل الإنتاجي تدريجيا بما يعزز قدرتها التنافسية ويتيح لها التوسع الذاتي، كما تحفز هذه الصيغة الإنتاجية والكفاءة التشغيلية للأعضاء، لارتباط تملك الأصل بتحسين الأداء الاقتصادي².

المطلب الرابع: الزكاة كرافد مالي لدعم الفئات الهشة وإدماجها اقتصاديا

تعد الزكاة من أهم الأدوات المالية والاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي، حيث تمثل تدفقا نقديا دوريا وإلزاميا يعيد توزيع الثروة من الفئات الميسورة إلى الفئات الهشة داخل المجتمع، ولم يعد دور الزكاة في الفكر التنموي الحديث مقتصرًا على تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية، بل أصبح ينظر إليها كآلية استراتيجية لتحقيق التمكين الاقتصادي، من خلال تحويل الفئات المستفيدة من حالة الاعتماد إلى حالة الإنتاج والمساهمة الفعلية في الدورة الاقتصادية³.

تطور الفهم الفقهي والتنموي للزكاة من مجرد وسيلة لسد الحاجات الآنية إلى أداة لإعادة إدماج الفقير اقتصاديا، ويتجلى ذلك من خلال توجيه أموال الزكاة نحو "إغناء العمر" بدل الاكتفاء بالدعم الاستهلاكي، أي تمليك الفقير وسائل الإنتاج التي تتناسب مع مهاراته وقدراته، مثل الآلات الحرفية، معدات الإنتاج الصغير، رؤوس المواشي، أو الأدوات الرقمية، كما يسهم هذا التوجه في تمكين المستفيد من تأسيس مشاريع متناهية الصغر توفر له دخلا مستداما، بما يسمح له بالخروج التدريجي من دائرة الفقر، والتحول من مستحق للزكاة إلى دافع لها في المستقبل، وهو ما يعكس البعد الديناميكي للزكاة في تحقيق التنمية المستدامة⁴.

¹ زايد مراد، الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة، 2010، ص 7.

² مفيد عبد اللاوي، ناجية صالح، دور مؤسسات "الصناعات التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل، 2012، ص 23.

³ النجار جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الثانية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007، ص 7.

⁴ عبد الرحمان يسرى أحمد، تنمية الصناعة الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1996 ص 17.

يتحقق الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة من خلال عدة آليات عملية تعتمد على التوظيف التنموي للزكاة، فمن جهة يمكن توجيه جزء من أموال الزكاة إلى تمويل برامج التكوين والتأهيل المهني، بما يرفع من كفاءات المستفيدين ويعزز فرص اندماجهم في سوق العمل أو إنشاء مشاريعهم الخاصة بشكل أكثر احترافية، ومن جهة أخرى، تستخدم أموال الزكاة في توفير رأس مال أولي لإنشاء مشاريع صغيرة دون أعباء مالية إضافية، باعتبار أن الزكاة تقوم على التملك الشرعي المباشر، مما يجنب المستفيدين مخاطر الديون والفوائد والضغوط التمويلية التي تؤدي غالبا إلى فشل المشاريع في مراحلها الأولى.

يسهم التوظيف الإنتاجي للزكاة في تحقيق مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية، فعلى المستوى الاقتصادي، تعمل الزكاة على تقليص معدلات البطالة والفقر من خلال خلق فرص عمل ذاتية للفئات الهشة، وتحفيز الإنتاج المحلي الصغير، مما يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية ورفع مستوى الطلب الفعال، أما على المستوى الاجتماعي، فإن إدماج الفئات المهمشة في النشاط الاقتصادي يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الاستقرار، إضافة إلى دعم قيم التضامن والتكافل، والحد من مظاهر الانحراف الاجتماعي الناتجة عن الفقر والإقصاء¹.

يتضح أن الزكاة تمثل أداة مالية وتنموية متكاملة تتجاوز بعدها الإغاثي التقليدي لتصبح رافدا اقتصاديا فعالا لإعادة بناء التوازن الاجتماعي، كما أن توجيه أموال الزكاة نحو تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة للفئات الهشة يساهم في تحقيق إدماج اقتصادي مستدام، ويحول المجتمع من حالة الاستهلاك والاعتماد إلى حالة الإنتاج والمشاركة الفاعلة في التنمية.

¹ قوجيل محمد، دراسة وتحليل بيانات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 15.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تبين أن التمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشكلان نموذجين بديلين يسعيان إلى تحقيق تنمية اقتصادية عادلة ومستدامة تركز على البعد الإنساني والأخلاقي، فقد أبرز التمويل الإسلامي خصوصيته من خلال اعتماده على مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى رأسها تحريم الربا، وتقاسم الربح والخسارة، وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، كما يسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية، مما يجعله أداة فعالة لتحقيق الاستقرار المالي.

بينما يركز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تعزيز روح التعاون والتكافل بين الأفراد، من خلال مؤسسات مثل التعاونيات والجمعيات، التي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة بدل تعظيم الربح الفردي. كما يساهم في إدماج الفئات الهشة وتقليص الفوارق الاجتماعية، من خلال توفير فرص العمل والخدمات الأساسية بطريقة تضامنية، ويظهر هذا النموذج قدرة كبيرة على دعم التنمية المحلية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

ومن خلال الربط بين النموذجين، يتبين وجود تقاطع واضح في الأهداف والمبادئ، خاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز القيم الأخلاقية، وتوجيه الموارد نحو خدمة المجتمع، كما يمكن اعتبار التمويل الإسلامي آلية داعمة للاقتصاد التضامني، من خلال توفير أدوات تمويل متوافقة مع القيم الاجتماعية، مثل التمويل بالمشاركة والمراوغة والقرض الحسن، وعليه، فإن التكامل بين التمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمثل توجها واعدا لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، خاصة في الدول النامية، حيث تزداد الحاجة إلى نماذج اقتصادية أكثر عدلا وإنصافا، قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق رفاهية المجتمع ككل.

الفصل الثاني: واقع أفاق تكامل التمويل
الإسلامي مع الاقتصادي الاجتماعي
والتضامني في الجزائر

تمهيد

تمثل الجزائر بحكم طبيعتها الدينية والاجتماعية، حالة خاصة في مجال التمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني، فمن جهة، شهدت المنظومة التشريعية في السنوات الأخيرة قفزة نوعية في تنظيم الصيرفة الإسلامية، وتطور ملحوظ في أدوار المؤسسات الداعمة للمقاولاتية، ومن جهة أخرى، لا يزال التكامل الفعلي بين هذين القطاعين في طور التشكل والبناء، مما يستوجب تحديد مواطن القوة والضعف، واستشراف الآفاق الممكنة لتحقيق هذا التكامل المنشود. وعليه، قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تحليل البيئة التطبيقية للتمويل الإسلامي التضامني في الجزائر.
- المبحث الثاني: نماذج ومجالات مقترحة لتفعيل التمويل الإسلامي في القطاع التضامني الجزائري
- المبحث الثالث: تقييم فعالية التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل البيئة التطبيقية للتمويل الإسلامي التضامني في الجزائر

إن واقع التمويل الإسلامي التضامني في الجزائر مر بمراحل تطور عديدة، حيث تلعب المؤسسات الحكومية المرافقة دورا كبيرا في توجيه المبادرات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

عرفت الصيرفة الإسلامية في الجزائر مسارا تشريعيا تطوريا، انطلق مبكرا مع الاعتراف بنشاط بنك البركة منذ عام 1991، ثم تسارعت وتيرته بشكل لافت منذ عام 2018. وقد تجلّى هذا التطور في جملة من النصوص القانونية الجوهرية، يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

1. نظام بنك الجزائر رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018: يشكل هذا النظام اللبنة الأولى في الإطار التنظيمي الحديث للصيرفة الإسلامية، إذ حدد بوجه عام شروط الترخيص للبنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم خدمات إسلامية، ووضع معايير للهيئات الشرعية الداخلية وآليات الرقابة على مطابقة العمليات لأحكام الشريعة.
2. نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020: يعد هذا النظام الركيزة الأساسية في التنظيم القانوني للصيرفة الإسلامية بالجزائر، وقد تناول بالتفصيل العمليات المصرفية الإسلامية المرخص بها، وحدد أهم الصيغ التمويلية المعتمدة كالمراجحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع، فضلا عن تنظيم حسابات الودائع الاستثمارية وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
3. القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 المؤرخ في 26 أبريل 2023: جاء هذا القانون ليرسخ الصيرفة الإسلامية بصفة رسمية ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية، وأقر رسميا بمفهوم البنوك الرقمية، وأتاح المجال لتطوير سوق الصكوك الإسلامية.
4. إطار الصكوك الإسلامية 2023: أعلنت وزارة المالية عن التحضير للإطار التنظيمي الخاص بسوق الصكوك الإسلامية خلال عام 2023، مما يمثل خطوة نوعية نحو توسيع أدوات التمويل الإسلامي في السوق المالي الجزائري.

الجدول رقم 2: التطور التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

النص القانوني	تاريخ الصدور	أهم المحتويات
نظام رقم 02-18	04/11/2018	تنظيم أولي للبنوك والنوافذ الإسلامية
نظام رقم 02-20	15/03/2020	تحديد العمليات الإسلامية (مراجعة، مضاربة، مشاركة، إجارة، استصناع)
القانون رقم 09-23	26/04/2023	القانون النقدي والمصرفي الشامل، إدراج الصيرفة الإسلامية رسميا
إطار الصكوك	2023	التأطير القانوني لسوق الصكوك الإسلامية

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على: الجريدة الرسمية الجزائرية، بنك الجزائر، ووكالة الأنباء الجزائرية 2023

يبين الجدول رقم (01) التطور التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال مجموعة من النصوص القانونية التي جاءت بشكل تدريجي بهدف تنظيم هذا النشاط المصرفي وتعزيز مكانته داخل المنظومة المالية الوطنية، وقد شكل القانون رقم 02-18 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 2018 نقطة الانطلاق الفعلية للصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث وضع الإطار التنظيمي الأول للبنوك والنوافذ الإسلامية، مما سمح للمصارف التقليدية بتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، جاء النظام رقم 02-20 الصادر بتاريخ 15 مارس 2020 ليعزز هذا التوجه من خلال تحديد وضبط أهم صيغ التمويل الإسلامي، مثل المراجعة والمضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع، الأمر الذي ساهم في توحيد الممارسات المصرفية الإسلامية وتوفير وضوح قانوني أكبر للمتعاملين، ثم صدر القانون رقم 09-23 المؤرخ في 26 أبريل 2023 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعد نقلة نوعية في مسار الصيرفة الإسلامية، حيث أدرجها رسميا ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية ومنحها إطارا قانونيا شاملا يضمن تنظيم نشاطها وتطويره، أما إطار الصكوك الإسلامية لسنة 2023 فقد جاء بهدف توسيع أدوات التمويل الإسلامي من خلال تأطير سوق الصكوك، بما يسمح بتعبئة الموارد المالية وتمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

كما اشترط المشرع الجزائري في النظامين 02-18 و 02-20 وجود هيئة للرقابة الشرعية في كل بنك يمارس أنشطة إسلامية، تتولى إصدار الفتاوى والمراجعة الدورية للمنتجات والعمليات. غير أن التطبيق الفعلي يكشف عن تفاوت ملحوظ بين المؤسسات في مدى الالتزام بهذه الاشتراطات، إذ يلاحظ أحيانا اقتصر الرقابة على الشكل دون الجوهر، وهو ما يفضي إلى إشكاليات في المصداقية والثقة لدى الزبائن. كما يشير عدد من الطالبتين إلى غياب هيئة شرعية مركزية على المستوى الوطني، على غرار ما هو معمول به في ماليزيا أو الإمارات، مما يعرض المنظومة لاجتهادات متباينة قد تفضي إلى تناقضات في الممارسة.

الفصل الثاني: واقع أفاق تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني في الجزائر

لكن على الرغم من التقدم التشريعي المحقق، تعترض البيئة القانونية للصيرفة الإسلامية في الجزائر جملة من التحديات الجوهرية: فمن حيث الفصل المحاسبي، يلزم النظام 20-02 البنوك التقليدية فاتحة النوافذ الإسلامية بفصل محاسبي صارم، إلا أن التطبيق يتفاوت من مؤسسة إلى أخرى، ومن حيث الغياب التأميني، لا يزال قطاع التأمين التكافلي يفتقر إلى إطار تنظيمي شامل على خلاف المصرفية، أما على صعيد الإطار الضريبي، فثمة إشكاليات عملية في التعامل الجبائي مع بعض الصيغ كعقود المراجعة العقارية، مما يرفع التكلفة الفعلية على المتعاملين.

المطلب الثاني: دور الشبائيك الإسلامية في البنوك العمومية والخاصة في دعم المقاولاتية الاجتماعية

تعد الشبائيك الإسلامية الواجهة التطبيقية الأبرز لمسار تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، كونها الحلقة التي تربط الخدمات المصرفية الإسلامية بشريحة واسعة من المتعاملين.

أولاً: خريطة النوافذ الإسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري

شهدت السنوات الأخيرة انتشاراً واسعاً للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، سواء العمومية أو الخاصة، وتكشف المعطيات الصادرة عن بنك الجزائر ووكالة الأنباء الجزائرية عن وجود أكثر من 503 نافذة إسلامية، و64 وكالة مخصصة حصرياً للخدمات الإسلامية، بأكثر من 600 ألف حساب بنكي إسلامي، وذلك قبل نهاية عام 2022.

الجدول رقم 3: توزيع النوافذ الإسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري (2022)

البنك	نوع المؤسسة	أبرز المنتجات الإسلامية المتاحة
البنك الوطني الجزائري (BNA)	عمومي	مراجعة سيارات، مراجعة عقارية، مراجعة تجهيزات، تمويل مؤسسات
بنك الجزائر الخارجي (BEA)	عمومي	مراجعة عقارية، مراجعة استهلاك، ادخار إسلامي
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	عمومي	مراجعة عقارية، إجارة منتھية بالتملك، ودیعة استثمارية
CNEP-Banque	عمومي	إجارة منتھية بالتملك (عقاري)، تمويل إسلامي للمسكن
بنك التنمية المحلية (BDL)	عمومي	مراجعة متنوعة، تمويل صغار المستثمرين
بنك البركة الجزائري	خاص إسلامي	كامل الصيغ الإسلامية (مراجعة، مضاربة، مشاركة، إجارة)
بنك السلام - الجزائر	خاص إسلامي	كامل الصيغ الإسلامية

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الجزائر (www.bank-of-algeria.dz)؛ وكالة الأنباء الجزائرية 2022؛ المواقع الرسمية للبنوك المذكورة

يظهر الجدول رقم (02) مدى انتشار خدمات الصيرفة الإسلامية داخل الجهاز المصرفي الجزائري خلال سنة 2022، حيث لم تعد هذه الخدمات مقتصورة على البنوك الإسلامية المتخصصة فقط، بل امتدت إلى معظم البنوك العمومية من خلال إنشاء نوافذ إسلامية تقدم منتجات متنوعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفصل الثاني: واقع أفاق تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني في الجزائر

ويتضح أن البنوك العمومية، مثل البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي والقرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية و CNEP-Banque، ركزت بشكل أساسي على صيغ المراجعة والإجارة الموجهة لتمويل السكن والسيارات والتجهيزات، بالإضافة إلى بعض منتجات الادخار والاستثمار الإسلامي. ويعكس ذلك سعي هذه البنوك إلى تلبية الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية واستقطاب شريحة جديدة من المتعاملين، بينما يتميز كل من بنك البركة الجزائري وبنك السلام - الجزائر بكونهما بنكين إسلاميين متخصصين، حيث يقدمان مجموعة متكاملة من صيغ التمويل الإسلامي، تشمل المراجعة والمضاربة والمشاركة والإجارة وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، مما يمنحهما تنوعاً أكبر مقارنة بالنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية.

ثانياً: الشبابيك الإسلامية وتمويل المقاولاتية الاجتماعية

يرتبط دعم المقاولاتية الاجتماعية بقدرة النوافذ الإسلامية على توفير تمويلات ملائمة للمشاريع ذات البعد الاجتماعي، كالتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية الإدماجية والمشاريع البيئية. وفي هذا الإطار، يكتسب عقدا المراجعة والمشاركة أهمية بالغة:

- عقد المراجعة: يتيح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل اللازم لاقتناء التجهيزات والمعدات دون الاضطرار إلى دفع فوائد ربوية، وهو ما يتوافق مع قناعات شريحة واسعة من رجال الأعمال الجزائريين.
- عقد المشاركة: يجسد روح الشراكة الحقيقية في التمويل، ويلائم طبيعة المقاولات الاجتماعية القائمة على المشاركة الجماعية في المخاطر والعوائد.
- عقد الإجارة المنتهية بالتملك: يقدم حلاً عملياً لتمويل المؤسسات التي تحتاج إلى تجهيزات دون تحميل رأس المال.

ثالثاً: نمو التمويل الإسلامي وتحدياته

هناك نمو ملحوظ في حجم التمويلات الإسلامية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 4: تطور التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري 2020-2021

السنة	حجم التمويل الإسلامي (د.ج)	نسبته من إجمالي التمويل
2020	2,117,885,000	0.48%
2021	1,439,863,000 (نحو 1385%)	9.62%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري 2021، ص 20-28

يبين الجدول رقم (03) التطور اللافت الذي شهده التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2020-2021، حيث ارتفعت مساهمته في إجمالي التمويلات من 0.48% سنة 2020 إلى 9.62% سنة 2021. ويعكس هذا الارتفاع النمو السريع للمنتجات المصرفية الإسلامية بعد إطلاقها، وما لقيته من قبول واسع لدى العملاء الباحثين عن خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تشير البيانات إلى تسجيل معدل نمو استثنائي قدره 1385% خلال سنة 2021، وهو ما يدل على نجاح البنك في استقطاب عدد متزايد من الزبائن وتوسيع نطاق التمويلات الإسلامية الممنوحة، ويرتبط هذا النمو بتنوع المنتجات المعروضة، خاصة صيغ المراجعة الموجهة لتمويل السكن والسيارات والتجهيزات، إضافة إلى تزايد ثقة المتعاملين في هذا النوع من الخدمات المصرفية.

غير أن هذا النمو يعترضه جملة من التحديات الهيكلية: ضعف التوعية المالية الإسلامية لدى شريحة من رجال الأعمال، وعدم تعميم النوافذ على جميع الوكالات البنكية، وضعف الكفاءات المتخصصة في التمويل الإسلامي داخل هذه المؤسسات. كما يلاحظ ميل بعض المنتجات الإسلامية المطروحة نحو محاكاة منطق الائتمان التقليدي بدلا من تجسيد روح الشراكة والتضامن الحقيقية التي تميز التمويل الإسلامي.

المطلب الثالث: المؤسسات المرافقة وإمكانية التحول نحو صيغ التمويل الإسلامي

تقوم المؤسسات الحكومية المرافقة في الجزائر بدور مزدوج: فهي من جهة تمول المبادرات الاقتصادية وتدعمها، ومن جهة أخرى ترافق أصحابها إداريا وتقنيا، حيث أن مسألة التحول نحو التمويل الإسلامي في هذه المؤسسات مرتبط بمدى استعداد المنظومة المؤسسية لتبني نماذج تمويلية تضامنية تتسق مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) - (ANSEJ سابقا)

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، بتمويل مشاريع الشباب الجزائري المتراوحين بين 20 و58 سنة عبر تقديم قروض بدون فوائد وضمانات حكومية، وتشمل آليات التمويل لديها: المساهمة الشخصية لصاحب المشروع، القرض بدون فوائد من الوكالة، والقرض البنكي بضمان الوكالة. أما إمكانية التحول نحو التمويل الإسلامي، فالوكالة تقدم فعلا قروضا بدون فوائد تتقاطع نسبيا مع مفهوم القرض الحسن في الفقه الإسلامي، غير أن الاختلاف يكمن في الإطار المرجعي والمنطق الحاكم لعملها، حيث يجب تطوير نموذج يدمج القرض البنكي بصيغة المراجعة بدلا من القرض الربوي، وهو ما من شأنه رفع نسبة استيعاب الشباب المتردد من التعامل مع البنوك التقليدية.

الجدول رقم 5: تطور تمويل المشاريع المصغرة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في الفترة 2019-2023

السنة	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة	صيغ التمويل المعتمدة
2019	18,500	42,300	قروض استثمارية تقليدية (تمويل معدات وتجهيزات)
2020	14,200	33,500	تراجع النشاط بسبب جائحة كوفيد-19
2021	16,800	39,000	استئناف تدريجي للتمويل
2022	20,100	46,500	توسع في تمويل المؤسسات المصغرة
2023	22,600	51,200	دعم مكثف للمشاريع المبتكرة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية + (NESDA) وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. (2019-2023)

يظهر الجدول رقم (04) الدور المتنامي الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في تمويل المشاريع المصغرة خلال الفترة 2019-2023، حيث يتضح ارتفاع مستمر في عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة، خاصة بعد سنة 2021، وقد سجلت سنة 2020 تراجعا ملحوظا في المؤشرات، نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تباطؤ النشاط الاستثماري وتعليق العديد من المشاريع، قبل أن يستعيد الجهاز ديناميكيته تدريجيا خلال السنوات اللاحقة، أما في سنة 2023، فقد بلغ عدد المشاريع الممولة 22,600 مشروع، وهو أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة، ما يعكس توجه الدولة نحو تعزيز ريادة الأعمال ودعم المؤسسات المصغرة كرافد أساسي للتنمية الاقتصادية وخلق مناصب الشغل.

لذا فإن التمويل المقدم من طرف NESDA يعتمد أساسا على قروض استثمارية موجهة لاقتناء التجهيزات وإنشاء المشاريع، وهي صيغ تمويل تقوم على الأصول الحقيقية والنشاط الإنتاجي، ما يجعلها متقاربة من حيث المبدأ مع فلسفة التمويل الإسلامي (مثل المراجعة والإجارة)، رغم أنها ليست صيغا إسلامية صريحة.

ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

يستهدف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) فئة العمال المسرحين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و55 سنة، ويقدم تمويلات لإنشاء مؤسسات مصغرة عبر آليات مشابهة لـ (NESDA)، ويتميز الصندوق بتركيزه على فئة اجتماعية هشة أكثر نضجا وخبرة، مما يعزز إمكانية توجيه مشاريعها نحو القطاعات ذات الطابع الاجتماعي التضامني.

الجدول رقم 6: تطور تمويل المشاريع المصغرة في إطار CNAC (المرتبط بصيغ التمويل الإسلامي/شبه الإسلامي)
2022-2018

السنة	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة	طبيعة التمويل (صيف غير مباشرة)
2018	12,000	28,500	مراجعة/قروض استثمارية تقليدية داعمة للمشاريع
2019	11,200	26,800	تمويل استثماري للمؤسسات المصغرة
2020	9,500	22,100	تراجع بسبب جائحة كوفيد-19
2021	10,800	25,300	انتعاش تدريجي للتمويل
2022	12,400	29,000	توسع في تمويل المشاريع ودعم المقاولات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير CNAC ووزارة العمل (2022-2018) + بيانات رسمية حول أجهزة دعم التشغيل.

يظهر الجدول رقم (05) أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) أدى دورا محوريا في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة خلال الفترة 2022-2018، من خلال تمويل آلاف المشاريع سنويا وتوفير عدد معتبر من مناصب الشغل.

كما يتضح أن سنة 2018 سجلت أعلى مستوى نسبيا في عدد المشاريع الممولة (12,000 مشروع)، ما يعكس فعالية أجهزة دعم التشغيل في تلك الفترة. في المقابل، شهدت سنة 2020 تراجعا واضحا في عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة، وهو ما يرتبط مباشرة بتداعيات جائحة كوفيد-19 التي أثرت على الاستثمار والمبادرة المقاولاتية، أما خلال سنتي 2021 و2022، فقد سجلت المؤشرات تحسنا تدريجيا، حيث عاد عدد المشاريع إلى الارتفاع ليصل إلى حوالي 12,400 مشروع سنة 2022، مع تحسن في خلق مناصب الشغل، مما يعكس عودة النشاط الاقتصادي واستئناف تمويل المشاريع.

ورغم أن CNAC لا يعتمد صيغا إسلامية خالصة بشكل مباشر، إلا أن طبيعة التمويل الموجه للمشاريع المصغرة (وخاصة صيغ المراجعة والتمويل الاستثماري عبر البنوك الشريكة) تتقاطع جزئيا مع مبادئ الصيرفة الإسلامية من حيث تمويل الأصول الحقيقية ودعم النشاط الإنتاجي بدل التمويل الاستهلاكي.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تعد وكالة ANGEM النموذج الأقرب إلى المنطق التضامني في المنظومة المؤسسية الجزائرية، إذ تستهدف فئات اجتماعية هشة كالمرأة الريفية والحرفيين وذوي الدخل المحدود. وتكشف إحصائياتها المجمعة حتى عام 2023 عن بلوغ عدد القروض الممنوحة 915,051 قرضا، وفرت أكثر من 1,420,000 منصب عمل. ويتوافق منطق ANGEM في جوهره مع مبدأ القرض الحسن الإسلامي، لكون قروضها خالية من الفوائد أو بفوائد مخفضة رمزية.

الجدول رقم 7: مقارنة بين المؤسسات المرافقة وإمكانية التوافق مع صيغ التمويل الإسلامي

المؤسسة	الفئة المستهدفة	آلية التمويل الحالية	الصيغة الإسلامية المقترحة
NESDA	شباب 20-58 سنة	قرض بدون فوائد + قرض بنكي	مراجعة + مشاركة
CNAC	عمال مسرحون 30-55 سنة	قرض ميسر + قرض بنكي	مراجعة + إجارة
ANGEM	أسر منتجة، حرفيون، نساء ريفيات	قرض مصغر بدون فوائد	قرض حسن + مراجعة صغيرة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: الموقع الرسمي لـ (www.nesda.dz) NESDA، ANGEM (www.angem.dz)، الديوان الوطني للإحصاء 2023

يبرز الجدول رقم (06) مقارنة بين أهم المؤسسات المرافقة في الجزائر من حيث الفئات المستهدفة وآليات التمويل المعتمدة حاليا، مع اقتراح صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن اعتمادها مستقبلا لتعزيز توافق هذه الأجهزة مع مبادئ الصيرفة الإسلامية، ويلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) تستهدف فئة الشباب من 20 إلى 58 سنة، وتعتمد على نظام تمويل مزدوج يجمع بين قرض بدون فوائد وقرض بنكي، وهو نظام تقليدي موجه لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، بينما يمكن تعزيز هذا النموذج من خلال اعتماد صيغ إسلامية مثل المراجعة والمشاركة، باعتبارهما يتناسبان مع تمويل التجهيزات والمشاريع الإنتاجية.

أما الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) فيستهدف فئة العمال المسرحين من 30 إلى 55 سنة، ويعتمد بدوره على قروض ميسرة مدعومة بقروض بنكية، ويمكن تطوير آلياته عبر إدراج صيغ المراجعة والإجارة، لما توفره من ملائمة لتمويل الأصول والمشاريع ذات الطابع الاستثماري مع تقاسم المخاطر بشكل أفضل.

في حين تركز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) على الفئات الهشة مثل الأسر المنتجة والحرفيين والنساء الريفيات، وتعتمد على قروض مصغرة بدون فوائد، وهو ما يجعلها الأقرب من حيث الفلسفة إلى التمويل الإسلامي، ويمكن تعزيز هذا التقارب من خلال اعتماد القرض الحسن والمراجعة الصغيرة، بما يسمح بدعم المشاريع الصغيرة جدا بطريقة أكثر استدامة وملاءمة للبعد الاجتماعي.

الفصل الثاني: واقع أفاق تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني في الجزائر

ويوفر الواقع الجزائري فرصة حقيقية لاستبدال القروض المصغرة ذات الفوائد الرمزية بصيغتي القرض الحسن والمراجعة المكيفة، وذلك عبر ثلاثة مستويات:

- على المستوى التشريعي، يمكن تعديل مراسيم ANGEM لتضمن صيغ إسلامية معتمدة.
- على المستوى المؤسسي، فيتعلق الأمر بشراكة استراتيجية بين هذه الوكالات والنوافذ الإسلامية في البنوك العمومية.
- على المستوى التشغيلي، تطرح إمكانية إشراك ديوان الزكاة والأوقاف في تمويل القرض الحسن الممنوح عبر هذه الوكالات.

المبحث الثاني: نماذج ومجالات مقترحة لتفعيل التمويل الإسلامي في القطاع التضامني الجزائري

مع بروز الصيرفة الإسلامية كخيار مالي متنامي، تبرز الحاجة إلى استكشاف نماذج تمويلية بديلة يمكن أن تعزز فعالية هذا القطاع وتدعم استدامة مشاريعه وفق مبادئ التمويل الإسلامي.

المطلب الأول: تفعيل صندوق الزكاة كأداة استثمارية تضامنية

أنشئ الديوان الوطني للأوقاف والزكاة بموجب مرسوم تنفيذي صادر في مايو 2021، ولم ينصب إلا في أواخر العام نفسه، ولم يشرع في العمل الفعلي إلا منذ أبريل 2023. وتكشف الإحصائيات الرسمية عن مسار تصاعدي لافت في حصيلة الزكاة المجمعة:

الجدول رقم 8: تطور حصيلة صندوق الزكاة الجزائري 2022-2025

السنة	الحصيلة الإجمالية (مليار دج)	نسبة النمو	عدد المستفيدين
2022	54	-	-
2023	67	+24%	-
2024	85	+27%	100,198 مستفيد
2025	قاربة 100	+18%	في ازدياد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصاء، الديوان الوطني للأوقاف والزكاة (www.onwz.dz)،

تصريحات مدير الديوان لصحيفة الأيام الجزائرية، جويلية 2025

يبين الجدول رقم (07) التطور التصاعدي الملحوظ في حصيلة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة 2022-2025، حيث أن الحصيلة الإجمالية عرفت نموا مستمرا، وارتفعت من 54 مليار دج سنة 2022 إلى حوالي 67 مليار دج سنة 2023 بنسبة نمو بلغت 24%، وهو ما يدل على بداية تفعيل دور المؤسسة في تنظيم وجمع أموال الزكاة بشكل أكثر فعالية، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال سنة 2024 ليصل إلى 85 مليار دج مع تسجيل نمو قدره 27%، بالتوازي مع استفادة أكثر من 100,198 مستفيد، مما يعكس الأثر الاجتماعي المباشر للصندوق في دعم الفئات الهشة، أما سنة 2025، فقد واصلت الحصيلة ارتفاعها لتقترب من 100 مليار دج، رغم تباطؤ نسبي في معدل النمو إلى 18%، وهو ما يمكن تفسيره بمرحلة الاستقرار النسبي بعد سنوات من الارتفاع السريع، مع استمرار توسع قاعدة المساهمين والمستفيدين.

إذ أصبح صندوق الزكاة في الجزائر كآلية فعالة لإعادة توزيع الثروة وتعزيز التكافل الاجتماعي، مع مراعاة مبادئ الاقتصاد التضامني والتمويل الإسلامي، ويساهم في دعم التنمية الاجتماعية وتقليص الفوارق الاقتصادية.

كما يستوجب تفعيل الدور الاستثماري للزكاة التمييز بين مستويين: مستوى الزكاة الاستهلاكية الموجهة للمصارف التقليدية الثمانية المنصوص عليها في القرآن الكريم، ومستوى فائض الزكاة وجزء من عائدات استثمار الأوقاف الذي يمكن توجيهه نحو تمويل المشاريع الاجتماعية الإنتاجية. ويقترح النموذج الآتي:

- **النموذج الأول:** تمويل المقاولين الاجتماعيين عبر القرض الحسن الزكوي: يوجه جزء من فائض الزكاة المجمعة لتمويل مشاريع أصحاب الحاجة من المصنفين فئة الغارمين أو ابن السبيل، عبر قروض حسنة ميسرة تسدد على مراحل وتعاد تدويرها لصالح مستفيدين آخرين.

- **النموذج الثاني:** صندوق المشاركة الزكوية: ينشأ صندوق يمثل فيه صندوق الزكاة ممولا صامتا (رب المال) في شركات يديرها أصحاب المشاريع الاجتماعية (المضارب)، على أن تعاد الأرباح المحققة جزئيا إلى الصندوق لإعادة استثمارها.

- **النموذج الثالث:** التكامل مع ANGEM: يتجلى في إشراك ديوان الأوقاف والزكاة بوصفه ضامنا جزئيا لقروض ANGEM الممنوحة للجهات الأكثر هشاشة، مما يوسع دائرة المستفيدين ويقلل من مخاطر إعسار المدينين.

وتتملك الجزائر تاريخا عريقا في مجال الوقف الإسلامي، وإن كانت إدارة الأملاك الوقفية الراهنة لا تزال دون مستوى إمكاناتها الفعلية، ويرى الديوان الوطني للأوقاف في تقاريره الأخيرة أن تطوير استثمار الأملاك الوقفية يمثل رافدا تمويليا واعدا للقطاع الاجتماعي التضامني. ويمكن تصور عدة نماذج وقفية ملائمة للسياق الجزائري: الوقف الاجتماعي لتمويل خدمات الرعاية الصحية والتعليمية في المناطق النائية، الوقف الإنتاجي عبر إنشاء وحدات إنتاجية تعاونية بتمويل وقفي، والوقف الرقمي لدعم مشاريع الاقتصاد الرقمي ذات البعد الاجتماعي.

المطلب الثاني: المقاربة الاجتماعية وصيغ التمويل الإسلامي لتمويل الشركات الناشئة ذات الطابع الاجتماعي

إن تمويل المقاربة الاجتماعية من خلال الصيغ الإسلامية هو من أحد التحديات التي تواجه تطوير النظام الاقتصادي الاجتماعي التضامني في الجزائر، ذلك أن الشركات الناشئة ذات الطابع الاجتماعي تتسم بخصائص تجعل تمويلها عبر الأدوات المالية التقليدية إشكاليا، في حين قد تشكل الصيغ الإسلامية حلا أكثر تناسبا مع طبيعتها.

حيث تتسم المقاربة الاجتماعية في الجزائر بأنها تجمع بين هدي الربحية والأثر الاجتماعي، مما يفضي إلى تحديات تمويلية خاصة: فهي من جهة غير مؤهلة في الغالب للاستفادة من التمويل الخيري الصرف، ومن جهة أخرى لا تستوفي معايير الربحية المالية المطلوبة من مؤسسات التمويل التقليدية، وتزداد صعوبة تمويلها في المرحلة الأولى (Seed Funding) حيث تكون المخاطر أعلى والضمانات أقل.

الفصل الثاني: واقع أفاق تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني في الجزائر

كما تتمثل الصيغ الإسلامية الملائمة للمقاولات الاجتماعية فيما يلي:

- **المضاربة:** تمثل الأنسب لتمويل المراحل الأولى من الشركات الناشئة الاجتماعية، حيث يلعب الصندوق أو البنك دور رب المال، ويدير المقاول الاجتماعي المشروع. وتتميز هذه الصيغة بعدم اشتراط ضمانات مادية، وتقاسم المخاطر بين الطرفين.
- **المشاركة المتناقصة:** تصلح لتمويل مرحلة التوسع، إذ يتيح للمقاول الاجتماعي الاستحواذ التدريجي على الحصص بما يقلل من الاعتماد طويل الأمد على التمويل الخارجي.
- **الاستصناع:** يمكن توظيفها في تمويل المشاريع ذات البعد الإنتاجي والحرفي، حيث يستفيد المقاول الاجتماعي من التمويل اللازم لإنتاج سلعة محددة، سواء لحساب جهة طالبة أو للسوق مباشرة.
- **الصكوك الاجتماعية:** توظف لجمع التمويل اللازم للمشاريع الكبيرة ذات الأثر الاجتماعي الواسع، كمشاريع الطاقة المتجددة وبناء المرافق الجماعية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 9: توافق صيغ التمويل الإسلامي مع احتياجات المقاولات الاجتماعية

الصيغة التمويلية	مرحلة التمويل	مستوى الملاءمة للمقاولات الاجتماعية	المخاطرة
المضاربة	إطلاق المشروع (Seed)	مرتفع جدا	متقاسمة
المشاركة المتناقصة	النمو والتوسع	مرتفع	متقاسمة جزئيا
المراجحة	اقتناء التجهيزات	متوسط إلى مرتفع	منخفضة للممول
الاستصناع	المشاريع الإنتاجية	متوسط	متوسطة
الإجارة المنتهية بالتمليك	تجهيزات وعقارات	متوسط	منخفضة
الصكوك الاجتماعية	المشاريع الكبرى	مرتفع (إن تطور القانون)	متفاوتة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

يبين الجدول رقم (08) أن صيغ التمويل الإسلامي تتكامل مع احتياجات المقاولات الاجتماعية عبر مختلف مراحلها، حيث تعد المضاربة الأنسب لمرحلة الانطلاق بفضل قدرتها على تمويل المشاريع الناشئة وفق مبدأ تقاسم المخاطر، بينما تبرز المشاركة المتناقصة في مرحلة النمو كآلية مرنة تدعم التوسع مع إمكانية تخفيض حصة الممول تدريجيا، أما المراجحة والإجارة المنتهية بالتمليك فتتناسبان أساسا مع تمويل التجهيزات والأصول بمخاطر منخفضة، في حين يستخدم الاستصناع في المشاريع

الإنتاجية ذات الطابع الصناعي، كما تمثل الصكوك الاجتماعية خيارا واعدا لتمويل المشاريع الكبرى، غير أن فعاليتها تبقى مرتبطة بتطور الإطار القانوني.

المطلب الثالث: نماذج دولية في تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصاد التضامني وإمكانية الاستلها منها

سبقت العديد من الدول الجزائر في تطوير نماذج تكامل فعالة بين التمويل الإسلامي والمنظومة الاجتماعية التضامنية، وقدمت دروسا قيمة يمكن الاستفادة منها مع مراعاة خصائص النظام الاجتماعي والاقتصادي الجزائري.

أولا: النموذج الماليزي

تعد ماليزيا المرجع الأبرز في مجال تكامل التمويل الإسلامي مع السياسات التنموية والاجتماعية، وذلك بفضل منظومة متكاملة تشمل: بنك الزكاة الوطني الذي يعمل بالتنسيق مع مؤسسات التمويل الأصغر، صندوق الأوقاف الاستثماري (Yayasan Wakaf Malaysia) الذي يضخ عوائده في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية الاجتماعية، وصندوق الاستثمار الاجتماعي الإسلامي.

ويمثل صندوق الأوقاف الاستثماري (Yayasan Wakaf Malaysia) أحد الأعمدة الأساسية في النموذج الماليزي للتمويل الإسلامي التنموي، حيث يقوم على تحويل الوقف من مفهومه التقليدي القائم على التبرع غير المنتج إلى مفهوم استثماري نشط يساهم في خلق الثروة وإعادة توزيعها. ويعتمد الصندوق على تعبئة أموال الوقف النقدي والعيني واستثمارها في مشاريع اقتصادية مدروسة مثل العقارات، المؤسسات التعليمية، المراكز الصحية، والمشاريع التجارية، مع اعتماد آليات إدارة احترافية تقوم على الحوكمة والشفافية وتقييم الأداء¹.

وتكمن أهمية هذا النموذج في أن العوائد الناتجة عن استثمارات الوقف لا تستهلك مباشرة، بل تعاد توجيهها بشكل مستدام نحو تمويل قطاعات حيوية كالتعليم من خلال بناء المدارس والجامعات وتقديم المنح الدراسية، ودعم القطاع الصحي عبر إنشاء المستشفيات والمراكز الطبية، إضافة إلى تمويل مشاريع الإسكان الاجتماعي والبنية التحتية، وهو ما يجعل الوقف أداة فعالة في تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة الاقتصادية.

كما يتميز هذا الصندوق بقدرته على العمل ضمن شراكات متعددة مع البنوك الإسلامية، والمؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، مما يعزز من حجم الاستثمارات الوقفية ويقلل من المخاطر المالية. وقد ساهم ذلك في خلق نموذج “الوقف

¹ Romzie Rosman & others, The impact of ZAKĀT contribution on the financial performance of islamic banks in malaysia, No. 24, Special Issue: Islamic Banking and Finance 2019, <https://doi.org/10.31436/shajarah.v0i0.894>

الفصل الثاني: واقع أفاق تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني في الجزائر

المنتج” الذي لا يقتصر على الدعم الخيري، بل يدمج بين البعد الاجتماعي والعائد الاقتصادي، الأمر الذي عزز استدامة التمويل ورفع من فعالية الإنفاق الاجتماعي¹.

كذلك تلعب صناديق الاستثمار الاجتماعي الإسلامي دورا مكملا لهذا النموذج، حيث تعتمد على تصميم أدوات مالية مبتكرة مثل الصكوك الاجتماعية، وصناديق الاستثمار ذات الأثر الاجتماعي (Social Impact Funds)، التي تهدف إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع التنموي، خاصة تلك التي تستهدف الفئات الهشة مثل النساء، الشباب، والأسر ذات الدخل المحدود.

وتتميز هذه الصناديق بأنها لا تركز فقط على تحقيق العائد المالي، بل تعتمد على مفهوم “العائد المزدوج” (مالي واجتماعي)، حيث يتم تقييم المشاريع وفق مؤشرات الأثر الاجتماعي مثل عدد مناصب الشغل المحدث، نسبة تقليص الفقر، وتحسين مستوى المعيشة. كما تعتمد على آليات متابعة دقيقة لضمان تحقيق الأهداف التنموية المحددة مسبقا.

ثانيا: النموذج الأندونيسي

طورت إندونيسيا نموذجا فريدا يجمع بين الزكاة والأوقاف والتمويل الأصغر الإسلامي، فقد أنشأت إندونيسيا هيئة وطنية مركزية لإدارة الزكاة تعرف بـ BAZNAS (Badan Amil Zakat Nasional)، وهي مؤسسة رسمية تشرف على جمع وتوزيع أموال الزكاة على المستوى الوطني، وتعمل على توجيهها نحو برامج الحد من الفقر، دعم الأسر محدودة الدخل، وتمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل. كما تعتمد الهيئة على برامج “الزكاة الإنتاجية” التي لا تقتصر على المساعدات المباشرة، بل تهدف إلى تمكين المستفيدين اقتصاديا عبر توفير التمويل والتدريب والمتابعة².

عبر مؤسسات تسمى BMT (بيت المال والتمويل)، وهي تعاونيات مالية إسلامية مجتمعية تنشط في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وتستفيد شريحة واسعة من الفئات المهمشة من خدماتها التمويلية الإسلامية بتكاليف زهيدة، وقد تم تطوير مفهوم “الوقف النقدي (Cash Waqf)” وتوجيهه نحو الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية الاجتماعية، كما تم إنشاء هيئة تنظيمية خاصة بالوقف تعرف بـ BWI (Badan Wakaf Indonesia)، تعمل على تنظيم وإدارة الأوقاف وتطوير استثماراتها بطريقة احترافية تضمن الاستدامة والعائد الاجتماعي³.

¹ Asharaf Mohd Ramli & others, CASH WAKAF FUND management for the economic development of muslims: the experience of yayasan wakaf malaysia (YWM), International Journal of Islamic Economics and Finance Research, Vol. 5 No. 1 July 2022, <https://doi.org/10.53840/ijieffer67>

² BAZNAS (Badan Amil Zakat Nasional), <https://baznas.go.id/>

³ program wakaf pilihan Badan Wakaf Indonesia, <https://www.bwi.go.id/>

الفصل الثاني: واقع أفاق تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني في الجزائر

وفي جانب التمويل الإسلامي، ساهمت البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الصغيرة في دعم المشاريع المتناهية الصغر عبر صيغ مثل المراجعة والمشاركة والتمويل القائم على الأصول، مع التركيز على إدماج الفئات الفقيرة في النظام المالي الرسمي، وهو ما عزز من الشمول المالي في البلاد.

ويتميز النموذج الإندونيسي كذلك بالاعتماد على الرقمنة في إدارة الزكاة والوقف، مما ساهم في تحسين الشفافية وزيادة حجم التحصيل، إضافة إلى تعزيز الشراكات بين القطاع الحكومي والخاص والمؤسسات الدينية، بما يضمن تكامل الجهود في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم القطاع التضامني

يمول البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، الذي تعد الجزائر من أعضائه المؤسسين، جملة من البرامج ذات الطابع الاجتماعي في الدول الأعضاء، ولا سيما برامج التمويل الأصغر الإسلامي وتنمية الكفاءات المؤسسية. وتتيح عضوية الجزائر في هذه المؤسسة إمكانية الاستفادة من تمويلاتها وخبراتها الفنية في هذا المجال.¹

ويعمل البنك على تمويل برامج التمويل الأصغر الإسلامي التي تستهدف الفئات الهشة وأصحاب المشاريع الصغيرة، من خلال توفير قروض قائمة على صيغ شرعية مثل المراجعة والإجارة والتمويل القائم على المشاركة، بما يساهم في إدماج هذه الفئات في الدورة الاقتصادية وتقليص الفقر. كما يولي البنك أهمية كبيرة لبرامج بناء القدرات المؤسسية من خلال دعم الحكومات والمؤسسات المالية في تطوير أنظمتها الإدارية والرقمية وتحسين كفاءة إدارة المشاريع التنموية.

كما يساهم البنك الإسلامي للتنمية في تمويل مشاريع البنية التحتية الاجتماعية مثل التعليم والصحة والمياه، إلى جانب دعمه لبرامج ريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي، مما يعزز من فعالية القطاع التضامني في الدول الأعضاء، كما يعتمد البنك على شراكات واسعة مع مؤسسات دولية وإقليمية لضمان استدامة التمويل وتحقيق أثر تنموي ملموس.

¹ البنك الإسلامي للتنمية على الموقع <https://www.isdb.org/ar>

الجدول رقم 10: دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم القطاع التضامني

المجال	أهم البرامج/الآليات	الفئات المستهدفة	حجم/مؤشرات التدخل	الأثر التنموي
التمويل الأصغر الإسلامي	Microfinance Support Programme (MFSP)	الفقراء، الشباب، النساء، أصحاب المشاريع الصغيرة	تمويل أكثر من 56 مشروعا منذ 2001 بقيمة تفوق 548 مليون دولار	إدماج الفئات الهشة اقتصاديا وتحسين الدخل
التمكين الاقتصادي	Economic Empowerment Approach	المجتمعات الفقيرة في الدول الأعضاء	مشاريع تمكين عبر سلاسل القيمة والتمويل الإنتاجي	تحويل المستفيدين من إعالة إلى إنتاج
دعم الشباب والتشغيل	Youth Employment & Skills Programs	الشباب (15-35 سنة)	تخصيص نحو 8% من التمويل السنوي لبرامج الشباب	خلق فرص عمل وتقليص البطالة
التنمية الاجتماعية (ISFD)	Islamic Solidarity Fund for Development	الدول الأقل نموا	مئات المشاريع سنويا في التعليم والصحة والبنية التحتية	تقليل الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية
دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	SME & Microenterprise Financing	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تمويل آلاف المشاريع وتوفير فرص عمل واسعة	تعزيز المقاولاتية والتنمية المحلية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية 2023

حيث يبين الجدول رقم (09) أن البنك الإسلامي للتنمية يساهم في دعم القطاع التضامني من خلال مجموعة متنوعة من البرامج التي تجمع بين التمويل الأصغر، التمكين الاقتصادي، ودعم الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن البنك يعتمد على مقاربة شمولية لا تقتصر على التمويل فقط، بل تشمل بناء القدرات وتطوير سلاسل القيمة، مما يعزز من فعالية المشاريع الممولة، كما يبرز دور صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD) كذراع أساسي في تمويل المشاريع الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، خاصة في الدول الأقل نموا، وهو ما يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة، كذلك يولي البنك أهمية كبيرة لفئة الشباب عبر برامج التكوين والتمويل، حيث يخصص جزءا معتبرا من موارده لدعم التشغيل وريادة الأعمال، ما يعكس توجهه نحو الاستثمار في رأس المال البشري.

ويمكن للتجربة الجزائرية الاستفادة من التجارب التي تم التطرق إليها، ويمثل الجدول التالي إمكانية الجزائر الاستفادة من هذه التجارب.

الجدول رقم 11: مقارنة بين نماذج التكامل الدولية وإمكانية التطبيق في الجزائر

الدولة / المؤسسة	آلية التكامل	أبرز الإنجازات	قابلية التطبيق في الجزائر
ماليزيا	بنك زكاة + وقف استثماري + بنوك إسلامية	تمويل 40% من نفقات التعليم الخيري	مرتفعة (تشابه مؤسسي)
إندونيسيا	تعاونيات مالية إسلامية مجتمعية	3 مليون مستفيد من التمويل الأصغر	مرتفعة (تعاونيات قائمة)
البنك الإسلامي للتنمية	تمويل برامج اجتماعية للدول الأعضاء	مليارات لتتمية القطاع الاجتماعي	مرتفعة (عضو مؤسس)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

الجدول رقم (10) يقدم مقارنة بين أبرز نماذج التكامل الدولية في مجال التمويل الإسلامي الاجتماعي، من حيث آليات العمل، أهم الإنجازات، وإمكانية نقل التجربة إلى السياق الجزائري، حيث أن النموذج الماليزي يعتمد على دمج مؤسسات الزكاة مع الأوقاف الاستثمارية والبنوك الإسلامية ضمن منظومة موحدة، مما سمح بتمويل نسبة معتبرة من النفقات الاجتماعية، خاصة في قطاع التعليم، وهو ما يعكس نجاعة التكامل المؤسسي، ويجعل قابلية تطبيقه في الجزائر مرتفعة نظرا لوجود نوافذ إسلامية وهيئات زكاة وأوقاف يمكن تطوير التنسيق بينها.

أما النموذج الإندونيسي فيتركز على التعاونيات المالية الإسلامية ذات الطابع المجتمعي، والتي نجحت في إدماج ملايين المستفيدين في منظومة التمويل الأصغر، ما يعكس قوة البعد المحلي والمجتمعي في هذا النموذج، ويجعل إمكانية تطبيقه في الجزائر مرتفعة أيضا، خصوصا مع انتشار أجهزة دعم المقاولاتية والتعاونيات.

بينما يمثل البنك الإسلامي للتنمية نموذجا دوليا قائما على تمويل البرامج الاجتماعية في الدول الأعضاء، حيث ضخ استثمارات ضخمة في مشاريع التنمية الاجتماعية والحد من الفقر، وتكمن أهميته بالنسبة للجزائر في كونها عضوا مؤسسا، مما يعزز فرص الاستفادة من خبراته وتمويلاته في دعم القطاع التضامني.

فكل التجارب المذكورة تشترك في هدف رئيسي يتمثل في دمج التمويل الإسلامي بالتنمية الاجتماعية، مع تفاوت في الآليات، غير أنها تظهر قابلية مرتفعة للتطبيق في الجزائر إذا تم التنسيق المؤسسي وتطوير الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية.

المبحث الثالث: تقييم فعالية التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر

إن تقييم مدى فعالية هذا التمويل أهمية بالغة من أجل الوقوف على نقاط القوة والضعف، واستشراف آفاق تطويره بما يعزز دوره التنموي والاجتماعي.

المطلب الأول: تقييم الفاعلية المؤسسية للتمويل الإسلامي في الجزائر

يشكل تقييم الفاعلية المؤسسية للتمويل الإسلامي في الجزائر خطوة أساسية لفهم مدى نجاح هذا النظام في أداء دوره داخل المنظومة الاقتصادية والمالية الوطنية، خاصة في ظل توسع النوافذ الإسلامية داخل البنوك العمومية وتطور الإطار القانوني المنظم له.

حيث هناك توسع ملحوظ في قطاع الصيرفة الإسلامية الجزائرية، فقد ارتفع عدد النوافذ الإسلامية من صفر في 2018 إلى 503 نافذة إسلامية في 2022، فيما تجاوز عدد الحسابات الإسلامية 600 ألف حساب، كما سجل حجم التمويلات الإسلامية منحنى تصاعديا واضحا، وإن ظل حجمه النسبي متواضعا قياسا بالتمويل التقليدي، وفيما يخص الزكاة، تجاوزت الحصيلة المجمعة 85 مليار دينار في 2024 بعد أن كانت 54 مليارا في 2022.¹

كما أن بعض المنتجات الإسلامية المطروحة تركز في جوهرها منطق الائتمان بفوائد، مسترة بعقود مراجعة أو إجارة صورية، كما أن غياب التقييس على المستوى الوطني يفضي إلى تفاوت في مستوى الالتزام الشرعي بين المؤسسات، كذلك ضعف الابتكار في المنتجات التي معظمها مثلة في المراجعة الاستهلاكية وتمويل العقارات، مع غياب شبه تام للمنتجات التشاركية كالمضاربة والمشاركة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 12: توزيع التمويلات الإسلامية حسب الصيغة في الجهاز المصرفي الجزائري

صيغة التمويل	النسبة التقديرية من إجمالي التمويل الإسلامي	مستوى التوافق مع الاقتصاد الاجتماعي التضامني
مراجعة استهلاكية وعقارية	70% - 75%	منخفض
إجارة منتهية بالتملك	15% - 20%	متوسط
مراجعة للمؤسسات	5% - 10%	متوسط إلى مرتفع
مضاربة ومشاركة	أقل من 1%	مرتفع جدا
استصناع وسلم	هامشي	مرتفع في الإنتاج

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2025، تقرير البنك الوطني الجزائري BNA 2024، بنك الجزائر الخارجي BEA 2024

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2025

الفصل الثاني: واقع أفاق تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني في الجزائر

فالجداول رقم (11) يوضح هيكل توزيع التمويلات الإسلامية داخل الجهاز المصرفي الجزائري حسب الصيغ المعتمدة، مع إبراز درجة توافق كل صيغة مع مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني، حيث صيغة المراجعة (الاستهلاكية والعقارية) تستحوذ على الحصة الأكبر من التمويل الإسلامي بنسبة تتراوح بين 70% و 75%، إلا أن مستوى توافقها مع الاقتصاد الاجتماعي التضامني يبقى ضعيفا، كونها تركز أساسا على تمويل الاستهلاك الفردي أكثر من دعم الأنشطة الإنتاجية، بينما تمثل الإجارة المنتهية بالتمليك نسبة تتراوح بين 15% و 20%، وهي صيغة ذات طابع استثماري متوسط، ما يجعلها أكثر توافقا نسبيا مع الاقتصاد التضامني من خلال تمويل الأصول والمشاريع الإنتاجية بشكل غير مباشر، أما المراجعة الموجهة للمؤسسات فتشكل نسبة محدودة بين 5% و 10%، لكنها أكثر ارتباطا بالنشاط الاقتصادي المنتج، مما يمنحها مستوى توافق متوسط إلى مرتفع مع أهداف الاقتصاد الاجتماعي التضامني، خاصة فيما يتعلق بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما صيغ المضاربة والمشاركة ضعيفة جدا (أقل من 1%) رغم أنها الأكثر توافقا مع مبادئ الاقتصاد التضامني، نظرا لاعتمادها على تقاسم الربح والخسارة وتمويل المشاريع الإنتاجية الحقيقية، وهو ما يعكس محدودية تطبيق التمويل القائم على الشراكة في الجزائر، كما أن صيغ الاستصناع والسلم فهي قليلة رغم أهميتها في تمويل الإنتاج والقطاع الفلاحي والصناعي، لكنها تصنف كصيغ ذات توافق مرتفع مع الاقتصاد الاجتماعي التضامني بسبب ارتباطها المباشر بالاقتصاد الحقيقي.

لذلك يلاحظ وجود اختلال هيكلي في توزيع التمويلات الإسلامية في الجزائر، حيث تهيمن الصيغ ذات الطابع الاستهلاكي على حساب الصيغ الإنتاجية، وهو ما يحد من الأثر التنموي للتمويل الإسلامي ويقلل من مساهمته في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

بينما يبقى الأثر الاجتماعي للتمويل الإسلامي في الجزائر محدودا حتى الآن، ويتجلى ذلك في: غياب منظومة قياس الأثر الاجتماعي لدى معظم المؤسسات المالية الإسلامية، وعدم ربط الخدمات المالية الإسلامية بمنظومة شاملة لدعم التضامن الاجتماعي، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة ANGEM، التي تتقاطع في منطقتها مع القرض الحسن، تحقق أثرا اجتماعيا ملموسا يتجلى في خلق أكثر من مليون و 420 ألف منصب عمل منذ إنشائها.

حيث يمكن تقييم فعالية التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر من خلال العديد من المعايير منها:

أولاً: معيار مدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم 13: معيار مدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤشر	القيمة	السنة
التمويلات الإسلامية الممنوحة للشركات	أكثر من 437 مليار دج	سبتمبر 2024
إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية	817 مليار دج	سبتمبر 2024
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بضمانات بنكية	386 مؤسسة	2024

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وزارة المالية الجزائرية، تصريحات الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية وتقارير قطاع المالية الإسلامية في الجزائر، جوان 2024

يظهر الجدول أن التمويل الإسلامي في الجزائر يتزايد من حيث الحجم والانتشار، خاصة في ما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد العمود الفقري للاقتصاد الاجتماعي التضامني، حيث تشير قيمة التمويلات الإسلامية الممنوحة للشركات التي تجاوزت 437 مليار دج (سبتمبر 2024) إلى وجود ديناميكية متنامية في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار الحقيقي، وهو ما يعكس قدرة الصيرفة الإسلامية على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية بدل الاقتصار على الاستهلاك، كما أن حجم الودائع الإسلامية الذي بلغ حوالي 817 مليار دج يعكس ثقة متزايدة من قبل المتعاملين في هذا النمط من التمويل، وهو عنصر أساسي في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن ارتفاع الودائع يوفر قاعدة مالية توسعية تسمح بزيادة القروض والاستثمارات، كذلك يبرز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة (386 مؤسسة) أن التمويل الإسلامي ما يزال في مرحلة توسع تدريجي وليس في مرحلة تشبع، حيث يتركز تأثيره على عدد محدود نسبياً من المؤسسات، مع قابلية كبيرة للنمو مستقبلاً إذا توسعت النوافذ الإسلامية وتنوعت الصيغ التمويلية.

كما يلاحظ أن هذه المؤشرات تعكس نمط التمويل الذي يغلب عليه طابع المراجعة والإجارة مقارنة بصيغ المشاركة والمضاربة، وهو ما يحد نسبياً من الأثر المباشر على التنمية الاجتماعية، رغم تحقيقه لاستقرار وتمويل فعال للمشاريع.

ثانياً: معيار المساهمة في خلق مناصب الشغل

يمكن الاستناد إلى المؤشرات التالية لقياس أثر التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ومن ضمنه التمويل الإسلامي) على التشغيل:

الجدول رقم 14: معيار المساهمة في خلق مناصب الشغل

المؤشر	القيمة	السنة
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة والمرافقة	386 مؤسسة	2024
قيمة القروض البنكية الممنوحة	39 مليار دج	2024
قيمة الضمانات المالية	16.3 مليار دج	2024
عدد مناصب الشغل المستحدثة	8307 منصب شغل	2024
إجمالي المشاريع المرافقة منذ إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص و م	4008 مشروع	2004-2024
إجمالي مناصب الشغل المستحدثة منذ إنشاء الصندوق	111797 منصب شغل	2004-2024

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، الوكالة الجزائرية للأبناء والإذاعة الجزائرية .

يبين الجدول رقم (12) أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أسهم خلال سنة 2024 في استحداث 8307 منصب شغل من خلال مرافقة 386 مؤسسة، وهو ما يعكس الدور الذي يؤديه التمويل في تعزيز التشغيل، كما بلغ إجمالي المناصب المستحدثة منذ إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004 حوالي 111797 منصب شغل، مما يؤكد مساهمة آليات التمويل في الحد من البطالة ودعم التنمية الاقتصادية المحلية .

ثالثا: معيار المساهمة في التنمية المحلية

يقاس أثر التمويل الإسلامي في التنمية المحلية من خلال مساهمته في تمويل المشاريع الاستثمارية، وتحفيز النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي، وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج.

الجدول رقم 15: معيار المساهمة في التنمية المحلية

المؤشر	القيمة	السنة
إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية	817 مليار دج	سبتمبر 2024
إجمالي التمويلات الإسلامية الممنوحة	437 مليار دج	سبتمبر 2024
عدد البنوك التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية	12 بنكا	2024
عدد الوكالات والنوافذ الإسلامية	أكثر من 850 وكالة ونافذة	2024
عدد المنتجات المالية الإسلامية المتاحة	12 منتجا	2024

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وزارة المالية الجزائرية، الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، وتصريحات مسؤولي قطاع الصيرفة الإسلامية لسنة 2024.

يوضح الجدول رقم (13) إلى أن الصيرفة الإسلامية أصبحت إحدى الآليات المساهمة في التنمية المحلية من خلال تعبئة المدخرات المالية التي بلغت 817 مليار دينار جزائري وتوجيه جزء معتبر منها نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية بقيمة تجاوزت 437 مليار دينار جزائري، كما ساهم انتشار النوافذ الإسلامية عبر مختلف ولايات الوطن في توسيع نطاق الخدمات المالية والوصول إلى فئات كانت متحفظة على التعامل مع البنوك التقليدية، الأمر الذي عزز الإدماج المالي ودعم المشاريع المحلية المنتجة.

ويمكن القول أن التمويل الإسلامي يساهم في التنمية المحلية عبر:

- تمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي.
- تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار.
- توسيع الشمول المالي وتقليل الإقصاء المصرفي.

إذ أنه رغم حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقارنة ببعض الدول الأخرى، فإن حجم الودائع والتمويلات المسجل خلال السنوات الأخيرة يعكس تناميا في دورها التنموي، مما يجعلها أداة واعدة لدعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

رابعا: مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامي مجتمعة في تحقيق الأهداف الاجتماعية

تعد صيغ التمويل الإسلامي، المتمثلة في المراجعة والمضاربة والمشاركة والسلم والاستصناع والقرض الحسن، منظومة مالية متكاملة تقوم على ربط النشاط المالي بالاقتصاد الحقيقي، وتوجيه الموارد نحو الاستخدامات الإنتاجية والاجتماعية بعيدا عن المعاملات الربوية القائمة على الفائدة، يسهم هذا التكامل بين الصيغ في تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية التي تتجاوز البعد المالي الضيق إلى أبعاد تنموية شاملة.

كما تتمثل المساهمة الاجتماعية لهذه الصيغ أولا في تعزيز العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل، حيث تقوم صيغ المشاركة والمضاربة على مبدأ تقاسم الربح والخسارة، بما يحد من تركيز الثروة ويعزز مبدأ العدالة في الاستفادة من الموارد الاقتصادية، كما تسمح هذه الصيغ بإدماج مختلف الفاعلين الاقتصاديين، خاصة أصحاب المشاريع الصغيرة، ضمن الدورة الاقتصادية، بما يقلل من الفوارق الاجتماعية ويعزز التكافؤ في الفرص.

كما تلعب صيغ السلم والاستصناع والمشاركة دورا محوريا في دعم التشغيل وخلق فرص العمل، من خلال تمويل المشاريع الزراعية والصناعية والمقاولاتية، بما يساهم في تنشيط الاقتصاد الحقيقي وتقليل معدلات البطالة. ويؤدي هذا التوجه إلى دعم التنمية المحلية، خاصة في المناطق الريفية، عبر تمكين المنتجين من الحصول على التمويل اللازم قبل أو أثناء عملية الإنتاج.

إلى جانب ذلك، تعزز هذه الصيغ مبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي، حيث لا يقتصر دورها على التمويل الاستثماري فقط، بل يمتد إلى دعم الفئات المحتاجة وتمويل الحالات الاجتماعية الطارئة، وهو ما يعكس البعد الأخلاقي للنظام المالي الإسلامي. كما يساهم هذا النموذج في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل الاعتماد على الديون الربوية وربط التمويل بالأصول الحقيقية، مما يحد من الأزمات المالية ويعزز استقرار المجتمع.

وعليه، يمكن القول إن صيغ التمويل الإسلامي مجتمعة تشكل نظاما تمويليا اجتماعيا متكاملا يوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويجمع بين التمويل الإنتاجي والدعم الاجتماعي، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ويعزز التماسك الاجتماعي.

ويمكن عرض مساهمة صيغ التمويل الإسلامي مجتمعة في تحقيق الأهداف الاجتماعية في النقاط التالية:¹

¹ درويش عمار، الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي (المضاربة، المشاركة، المراجعة)، مجلة دراسات إسلامية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، المجلد 15، العدد 1، 2020، ص ص 297-298

الفصل الثاني: واقع أفاق تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني في الجزائر

- تعزيز العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة من خلال ترسيخ مبدأ تقاسم الربح والخسارة، بما يحد من تركيز الثروة في فئة معينة، ويعزز عدالة توزيع الدخل داخل المجتمع، ويضمن إدماج مختلف الفاعلين الاقتصاديين في النشاط الإنتاجي.
- محاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي بتوفير بدائل تمويلية متنوعة تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات، حيث تساهم المراجعة والقرض الحسن في تمكين الأفراد من الحصول على احتياجاتهم الأساسية (السكن، السلع، التمويل الاجتماعي) بشروط ميسرة أو دون فوائد، مما يحد من الاعتماد على القروض الربوية، تحسين القدرة الشرائية للفئات الهشة، محاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي.
- خلق فرص العمل وتقليص البطالة: حيث تعمل صيغ المضاربة والمشاركة والسلم والاستصناع على تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى إنشاء مؤسسات جديدة وتوسيع النشاط الاقتصادي، وبالتالي خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة.
- يساهم السلم في تمويل الإنتاج الزراعي مسبقاً، بينما يدعم الاستصناع المشاريع الصناعية والإنشائية، في حين تمول المشاركة المشاريع الاستثمارية الكبرى، وهو ما يعزز الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج.¹
- تعزيز التكافل والتضامن الاجتماعي: إذ يعد القرض الحسن أداة اجتماعية بامتياز، إذ يهدف إلى تقديم الدعم المالي دون مقابل للفئات المحتاجة، كما تساهم باقي الصيغ في تعزيز روح التعاون والتكافل بين أطراف العملية التمويلية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال ربط التمويل بالأصول الحقيقية وتقاسم المخاطر بين الأطراف، تساهم صيغ التمويل الإسلامي في تقليل المضاربات المالية غير الحقيقية، والحد من الأزمات المالية، مما ينعكس إيجاباً على استقرار المجتمع.²
- دعم التنمية المحلية والشمول المالي: تتيح هذه الصيغ تمويل المشاريع المحلية، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة، مما يعزز التنمية المتوازنة ويضمن إدماج فئات واسعة في النظام المالي الرسمي.

¹ درويش عمار، الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي، مجلة المنتدى للدراسات والبحوث الاقتصادية، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر، جامعة عاشور بوزيان، الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 3، 2020، ص 43

² سحوان علي، "أهمية صيغ التمويل الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 14، العدد 1، 2023، ص 854

الفصل الثاني: واقع أفاق تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني في الجزائر

- تحقيق التنمية المستدامة من خلال الجمع بين البعد الاقتصادي (الربح والاستثمار) والبعد الاجتماعي (العدالة والتكافل)، تساهم هذه الصيغ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بالقضاء على الفقر والعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تحديات التكامل بين التمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر

مما سبق يمكن تقسيم هذه العوائق إلى مستويات ثلاثة: تشريعية ومؤسسية وثقافية، كما يلي:

أولاً: العوائق التشريعية والتنظيمية

تتصدر العوائق التشريعية غياب إطار قانوني متكامل ينظم الاقتصاد الاجتماعي التضامني بوصفه قطاعاً مستقلاً في الجزائر، على خلاف ما هو عليه الحال في فرنسا وتونس اللتين أفردتا له تشريعات خاصة. كذلك تشكل الإشكاليات الضريبية المتعلقة ببعض عقود التمويل الإسلامي عائقاً عملياً أمام انتشارها. يضاف إلى ذلك غياب إطار قانوني للتأمين التكافلي، وانعدام منظومة الصكوك الفعالة في السوق المالية.

ثانياً: العوائق المؤسسية

على الصعيد المؤسسي، يبرز ضعف التنسيق بين المؤسسات المالية الإسلامية ومؤسسات دعم المقاولاتية (NESDA, ANGEM, CNAC) بوصفه عائقاً رئيسياً. وفي هذا السياق، يشتكي أصحاب المشاريع من صعوبة الحصول على تمويلات إسلامية من خلال هذه المؤسسات. كما يشير الطالبينون إلى نقص الكفاءات المتخصصة في التمويل الإسلامي التضامني داخل البنوك والمؤسسات المرافقة على حد سواء، فضلاً عن ضعف منظومة المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع.

ثالثاً: العوائق الثقافية والاجتماعية

لا تقل العوائق الثقافية أهمية عن نظيراتها التشريعية والمؤسسية؛ إذ تسود لدى بعض شرائح المجتمع الجزائري شكوك حول مدى الالتزام الشرعي الحقيقي للمنتجات المصرفية الإسلامية المطروحة، مما يقلص قاعدة الإقبال عليها. كما أن ضعف الثقافة التعاونية والتضامنية في الوسط الاقتصادي يعسر تطوير نماذج التمويل القائمة على الشراكة والمشاركة. ويلاحظ كذلك ميل نحو البحث عن الضمان والعائد المحدد المسبق، وهو ما يتعارض مع روح المضاربة والمشاركة.

ونلخص ما سبق في الجدول التالي:

الجدول رقم 16: تصنيف عوائق التكامل حسب درجة الأثر وإمكانية المعالجة

العائق	المستوى	درجة الأثر	قابلية المعالجة على المدى القصير
غياب إطار قانوني للاقتصاد التضامني	تشريعي	مرتفع جدا	متوسطة
الإشكاليات الضريبية للعقود الإسلامية	تشريعي	مرتفع	مرتفعة
ضعف التنسيق المؤسسي	مؤسسي	مرتفع	مرتفعة
نقص الكفاءات المتخصصة	مؤسسي	متوسط إلى مرتفع	متوسطة
الشكوك حول المطابقة الشرعية	ثقافي	متوسط	مرتفعة (توعية)
ضعف الثقافة التعاونية	ثقافي	متوسط	منخفضة (تستغرق وقتا)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: متطلبات نجاح التكامل وآفاقه المستقبلية

إن تحقيق تكامل ناجح بين التمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر يستلزم التمييز بين عدة مستويات وتحديد الأطراف المعنية بتحمل المسؤولية في كل مستوى.

أولا: متطلبات على المستوى التشريعي والمؤسسي

حيث تصدر الأولويات ضرورة المصادقة على قانون خاص بالاقتصاد الاجتماعي التضامني يحدد أشكاله التنظيمية وآليات تمويله، كما تستوجب الإصلاحات التشريعية مراجعة المعالجة الضريبية لعقود التمويل الإسلامي لتجنب الازدواجية الضريبية، وسن إطار قانوني للتأمين التكافلي.

وعلى الصعيد المؤسسي، يوصى بإنشاء هيئة وطنية للرقابة الشرعية الموحدة تضم ممثلين عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبنك الجزائر، وإنشاء شبك موحد يجمع بين خدمات NESDA والنوافذ الإسلامية، وتطوير برامج التكوين المتخصص في التمويل الإسلامي التضامني.

ثانيا: متطلبات على مستوى المنتجات والخدمات المالية

يستلزم تطوير منتجات مالية إسلامية ملائمة للمقاولات الاجتماعية ثلاثة محاور:

- تطوير منتجات مضاربة ومشاركة حقيقية لتمويل المراحل الأولى للمشاريع الاجتماعية.
- ابتكار حسابات وقفية تشاركية تتيح للأفراد المساهمة في تمويل المشاريع الاجتماعية عبر البنوك الإسلامية.
- تطوير منتجات تكافل اجتماعي متخصصة تغطي مخاطر المقاولات الاجتماعية.

الفصل الثاني: واقع أفاق تكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني في الجزائر

ثالثا: الآفاق المستقبلية لتكامل التمويل الإسلامي مع الاقتصاد الاجتماعي التضامني

تتضح ملامح مسار استشرافي واعد لتعميق هذا التكامل في الجزائر، وذلك على ثلاثة آفاق زمنية:

- المدى القريب (بحلول 2027): إرساء شراكات مؤسسية بين ديوان الأوقاف والزكاة ووكالات دعم المقاولاتية، وإطلاق برامج تجريبية في عدد محدود من الولايات.
- المدى المتوسط (2027-2030): توسيع التجارب الناجحة على المستوى الوطني، وتطوير سوق الصكوك الاجتماعية الإسلامية، وإشراك مؤسسات التعليم العالي في بناء الكفاءات المتخصصة.
- المدى الطويل (ما بعد 2030): تحول الجزائر إلى نموذج إقليمي في مجال التكامل بين التمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني، وتطوير منظومة مالية إسلامية اجتماعية تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): مقترح لتحقيق التكامل بين التمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر

المجال	المدى القريب (بحلول 2027)	المدى المتوسط (2027-2030)	المدى الطويل (+2030)
التشريع	إصلاح ضريبي للعقود الإسلامية	قانون الاقتصاد التضامني	إطار شامل متكامل
المؤسسات	شراكة ديوان الزكاة / NESDA	شباك موحد	نموذج حوكمة وطني
المنتجات	مضاربة تجريبية للمقاولات	صكوك اجتماعية	تكافل شامل
التكوين	برامج كفاءات متخصصة	تخصصات جامعية	مركز وطني للتميز
الوعي	حملات توعية مستهدفة	إدراج في المناهج	ثقافة تضامنية راسخة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على استراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية 2025-2030

خلاصة

من خلال هذا الفصل تبين أن الجزائر تشهد تطورا متسارعا في تنظيم الصيرفة الإسلامية، تجلى في إصدار نظامي 02-18 و 02-20 والقانون النقدي والمصرفي 09-23، رافقه توسع ملحوظ في شبكة النوافذ الإسلامية، غير أن التطبيق الفعلي لا يزال دون مستوى الطموحات، ولا سيما في ما يتعلق بتطوير الصيغ التشاركية، وكما تبرز صيغتا الزكاة والوقف بوصفهما أداتين استثماريتين تضامنيتين بامتياز، يمكن تفعيلهما عبر الديوان الوطني للأوقاف والزكاة لدعم المقاولات الاجتماعية. كما توفر صيغ المضاربة والمشاركة والاستصناع حولا تمويلية ملائمة للشركات الناشئة ذات الطابع الاجتماعي. حيث يجب الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة والناجحة وبذل المزيد من الإصلاح والتطوير لتجاوز العوائق التي تحول دون تحقيق التكامل الفعلي بين التمويل الإسلامي والاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر، التي بدورها يمكن توظيف إمكاناتها الهائلة في مجال التمويل الإسلامي لبناء قطاع اجتماعي تضامني يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

خاتمة

تبين من خلال هذه الدراسة أن التمويل الإسلامي في الجزائر مسارا واعدا يلتقي فيه البعد الأخلاقي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في ظل حاجة مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني إلى نماذج تمويلية بديلة تتجاوز إكراهات المصرفية التقليدية، وقد أثبتت التجربة الجزائرية منذ انطلاق النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية أن ثمة إقبالا من المتعاملين على هذه الصيغ، ويظل نطاق تطبيق صيغ المشاركة والمضاربة محدودا مقارنة بصيغ المدائبات، وتبقى المسيرة نحو تحقيق التكامل بين المالية الإسلامية وهياكل الاقتصاد التضامني مرتبطة بجملة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والتثقيفية، في مقدمتها توحيد المرجعية الشرعية وتطوير منظومة الزكاة والأوقاف بوصفها ركيزتين أساسيتين للتمويل التضامني غير الربحي، حيث أن نجاح هذا التوجه الاستراتيجي سيسهم بفاعلية في تحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز الشمول المالي وترسيخ قيم التكافل في المجتمع الجزائري.

الإجابة على فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة يمكن الإجابة على الفرضيات المطروحة سابقا كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** "تقتصر فعالية التمويل الإسلامي في الجزائر حاليًا على صيغ المدائبات (كالمراجحة)، بينما تظل صيغ المشاركات (المضاربة والمشاركة) محدودة التطبيق تجاه مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني".

حيث كشفت الدراسة أن عقود المراجحة تستحوذ على ما يزيد عن 80% من محفظة التمويل الإسلامي في الجزائر ضمن النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية، بينما تبقى صيغتا المضاربة والمشاركة شبه غائبتين من الواقع التطبيقي، إذ يمتنع المصرفيون عن توظيفهما بسبب مخاطر عدم التماثل في المعلومات وصعوبة الرقابة على المشاريع، كذلك غياب آليات ضمان ملائمة وضعف الكوادر البشرية المتخصصة، وقد انعكس ذلك سلبا على قدرة المصارف الإسلامية على تمويل التعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع التضامني التي تحتاج بطبيعتها إلى صيغ المشاركة في الربح والخسارة أكثر من احتياجها إلى الديون، وهو ما يثبت صحة الفرضية ويمكن قبولها.

- **الفرضية الثانية:** "تعيق هيمنة صيغ التمويل الاستهلاكية - كالمراجحة - وغياب المرجعية الشرعية الموحدة قدرة الصيرفة الإسلامية بالجزائر على دعم الاقتصاد التضامني بفعالية".

حيث تبين من خلال الدراسة أن الهيمنة المطلقة للمراجحة تحول النوافذ الإسلامية من أدوات تنمية إلى بديل شكلي للقرض التقليدي، دون أن تسهم في بناء طاقات إنتاجية أو تعزيز روح الشراكة التضامنية، أما غياب هيئة شرعية مركزية وطنية موحدة فيعود إلى الاختلاف في الفتاوى بين المصارف وعدم انتظام المعايير المعمول بها، مما يضعف ثقة المتعاملين

ويعقد عمليات التقييس والرقابة، وتعزز هذه الإشكالية تحديات هيكلية أخرى كضعف الإطار القانوني لصكوك التمويل والغياب شبه التام لصناديق الاستثمار الإسلامي الموجهة نحو قطاع الاقتصاد الاجتماعي.

- **الفرضية الثالثة:** "يتوقف نجاح الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر على بناء شراكة استراتيجية تدمج آليات ديوان الزكاة والأوقاف مع النوافذ الإسلامية وأجهزة دعم المقاولاتية".

بينت الدراسة أن هناك التكامل الفعلي بين ديوان الزكاة والنوافذ الإسلامية ومنظومة الدعم المقاولاتي عبر المؤسسات الوطنية (ANSEJ, CNAC, ANGEM) لا يزال غير متحقق، إذ تعمل هذه الهياكل في معظمها باستقلالية تامة، غير أن التجارب الدولية المقارنة وتوجيهات القانون الجديد رقم 23-09 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي التضامني تهيئ الأرضية الملائمة لبناء هذه الشراكة الاستراتيجية كما هو مأمول.

نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج كما يلي:

- قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر في تطور إنطلاقا من بنك البركة الجزائري الذي أسس عام 1991، قبل أن تنطلق النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية ابتداء من عام 2020.
- تستحوذ المراجعة على الحصة الأكبر من محفظة التمويل الإسلامي وتتجاوز 80%، مما يعني أن الصيرفة الإسلامية الجزائرية ذات طابع استهلاكي في جوهرها، وليست صيرفة استثمارية أو تنموية بالمعنى الكامل.
- تقدم أغلب البنوك العمومية الجزائرية مجموعة محدودة من المنتجات الإسلامية في نوافذها المخصصة، يغلب عليها عقود البيع الآجل وعقود الإجارة، بينما تبقى عقود المضاربة والمشاركة استثنائية.
- غياب هيئة شرعية وطنية مركزية موحدة تشرف على توحيد المعايير والفتاوى الشرعية.
- يعد الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر قطاعا ناشئا حظي باعتراف قانوني صريح بموجب القانون 23-09.
- وفرت أجهزة دعم المقاولاتية (CNAC, ANSEJ, NESDA) دعما ماليا للعديد من المشاريع الصغيرة في إطار الشراكة التضامنية والتنمية المستدامة.
- يقدم نظام الزكاة من خلال ديوان الزكاة إمكانيات تمويلية يمكن توجيهها نحو إنشاء صندوق تضامني يدعم المشاريع الصغيرة ضمن الاقتصاد التضامني.
- تشكل الأوقاف العامة رصيда عقاريا ومؤسسيا كبيرا، غير أن توظيفها في دعم التمويل التضامني لا يزال دون المأمول بفعل ضعف الإدارة الوقفية وغياب الاستثمار الوقفي المنتج وفق صيغ كالإجارة والمضاربة الموقوفة.

خاتمة

- بينت المقارنة الدولية أن تجارب ماليزيا وأندونيسيا وبعض الدول المنخرطة في البنك الإسلامي للتنمية قد حققت التكامل بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني.
- الصكوك الإسلامية تمثل أداة تمويلية واعدة لتمويل البنية التحتية وخدمات الاقتصاد التضامني.

التوصيات

من خلال نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إنشاء وحدات متخصصة في الصيرفة التضامنية ضمن البنوك العمومية.
- العمل على تطوير صيغ تمويل مدمجة تجمع بين المراجعة للطاقة الإنتاجية والمضاربة في تسيير العمليات، مع الاستثمار في رقمنة العقود ومنصات المصرفية الإسلامية لخفض تكاليف المعاملات وتيسير الوصول.
- توقيع اتفاقيات شراكة بين البنوك الإسلامية وأجهزة دعم المقاولاتية (CNAC, ANSEJ, NESDA) لإنشاء بوابة موحدة للتمويل التضامني الإسلامي.
- إدراج تخصصات المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني ضمن مناهج كليات الاقتصاد والحقوق في الجامعات الجزائرية، وإنشاء برامج دراسات عليا مشتركة تجمع بين البعدين النظري والتطبيقي لهذين الحقلين.
- تكوين موظفي البنوك العمومية في تقنيات الصيرفة الإسلامية، والاستعانة بخبرات البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الدولية المتخصصة.
- إصدار نظام تنظيمي خاص بالصكوك الإسلامية السيادية والمؤسسية ضمن بورصة الجزائر، مع تحديد معايير الإصدار والاكتتاب والتداول.
- دعم إنشاء مراكز بحث متخصصة في المالية الإسلامية والتنمية المستدامة على مستوى الجامعات الجزائرية، مع تشجيع الدراسات الميدانية المشتركة بين الأكاديميين والممارسين والمؤسسات الحكومية.
- تعزيز ثقافة التمويل الإسلامي والاقتصاد التضامني لدى المواطنين عبر برامج توعية إعلامية منظمة ودورات للتثقيف المالي في المدارس والأحياء وعبر المساجد بوصفها منابر مجتمعية مؤثرة.
- إدراج التمويل الإسلامي التضامني ضمن أهداف استراتيجية التنمية الوطنية 2025-2030 لكونه من دعائم برامج التشغيل وتنويع مصادر التمويل خارج إيرادات المحروقات.
- الاستفادة من منظمات الاقتصاد الإسلامي الدولية كمجلس الخدمات المالية الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية لنقل الخبرات وتعديل النماذج الناجحة وتكييفها مع الحالة الجزائرية.

أفاق الدراسة

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يمكن اقتراح مجموعة من الآفاق البحثية المستقبلية التي من شأنها تعميق البحث في مجال التمويل الإسلامي ودوره في دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وهي:

- تقييم دور البنوك الإسلامية في تمويل مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائري: دراسة حالة بنك إسلامي
- فعالية صيغ التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في دعم المشاريع ذات الطابع الاجتماعي في الجزائر: دراسة مقارنة
- تمويل المشاريع التضامنية المحلية الجزائرية باستخدام صيغ التمويل الإسلامي: دراسة حالة
- تقييم أثر أدوات التمويل الإسلامي (الزكاة والوقف) في تمويل الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الكتب:

- عصام عمر، البنوك الوضعية والشرعية والنظام المصرفي: نظرية التمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
- السيد محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة مع الاقتصاد الوضعي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية: أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- ميمون الوكيل، المقابلة بين حرية التدبير ومبدأ استقرار الشغل، الجزء الأول، ط1، 2009.
- النجار جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الثانية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007.
- عبد الرحمان يسرى أحمد، تنمية الصناعة الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1996.
- عبد الكريم قنديل، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.
- أبو النصر، مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفاهيمها وأبعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.
- خليل حسن علي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في التنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

2. المجلات:

- العثماني محمد تقي، “مبادئ التمويل الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة”، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 12، العدد 2، 2016.
- القري علي عبد القادر، “الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق”، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 8، العدد 1، 2014.
- الزحيلي وهبة، “أثر تحريم الربا على استقرار النظام المالي الإسلامي”، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 10، العدد 3، 2015.

قائمة المراجع

- بن ناصر عبد القادر، "دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2018.
- غنية بن حركو، "الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر"، مجلة الأصيل للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- نبيل بن خذير، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة روافد للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، 2023.
- بوزيدي أحمد، "دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 8، العدد 2، 2025.
- عبد الظاهر رجب، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 37، العدد 2، 2025.
- لعروسي فاطمة الزهراء، "دور الجمعيات في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 1، 2022.
- بوقفة سمير، "التعاونيات كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 3، 2021.
- محمد بوعلام، "المقولة الاجتماعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 7، العدد 2، 2019.
- درويش عمار، "الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي"، مجلة دراسات إسلامية، المجلد 15، العدد 1، 2020.
- درويش عمار، "الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد 3، 2020.
- سحوان علي، "أهمية صيغ التمويل الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة المعيار، المجلد 14، العدد 1، 2023.
- بن عيسى عبد القادر، "دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 12، 2018.
- غريب عطاء الله، "اجتهادات التشريع الجزائري في مجال استثمار الوقف العقاري"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 1، 2022.

- الصادق عبد القادر ورقاني عبد المالك، "الوقف وجدلية نقله"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، 2021.
- رابح عبد المالك، "جهد وحماية الأملاك الوقفية واسترجاعها"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 2، 2015.

3. الأطروحات والرسائل الجامعية:

- بن يحيى عبد القادر. دور القرض الحسن في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة — دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006
- بوزيان سمير، التمويل الإسلامي ودوره في دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة سطيف 1، 2019
- الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارة والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015
- زكري بوحسان، المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة — دراسة حالة —، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية وبنوك إسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2022-2023
- عقبة عبد اللاوي وآخرون، عقبة عبد اللاوي وآخرون، التمويل بالمشاركة وأثره على التوازن الآني في سوقي النقد والسلع والخدمات، تدخل ضمن المحاور الأول: محور إدارة الأعمال والاقتصاد، النقطة الفرعية: التمويل الإسلامي مدخل اقتصادي مستقل، مؤتمر الشارقة الدولي الأول في التمويل الإسلامي، 5-6 نوفمبر 2014، جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي للدراسات والبحوث المالية الإسلامية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2014
- الغلم مريم، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة صندوق الزكاة الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر (2002/2014)، الجزائر
- قوجيل محمد، دراسة وتحليل بيانات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016

- موسى مبارك خالد، موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2013

4. الندوات والمؤتمرات:

- عقبة عبد اللاوي وآخرون، “التمويل بالمشاركة وأثره على التوازن الآني”، مؤتمر الشارقة الدولي الأول في التمويل الإسلامي، الإمارات، 2014.
- زايد مراد، “الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة”، ملتقى وطني، جامعة بسكرة، 2010.
- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالح، “دور مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف”، ملتقى وطني، جامعة ورقلة، 2012.
- البلتاجي محمد، “تمويل المشروعات الصغيرة بالمصاريف الإسلامية تجربة البنك الوطني للتنمية”، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي، البحرين، 2009.
- خالدي خديجة، “خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة”، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة تلمسان.
- رشيد أعنوز، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الواقع والآفاق، منشورات الجماعة القروية لإغزاران، 2013.
- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، “دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية”، 2013.
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، 2013.

5. التقارير السنوية

- تقارير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) + وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة (2019-2023).
- تقرير البنك الوطني الجزائري BNA 2024
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2025
- التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية 2023
- نك الجزائر الخارجي BEA 2024

6. المواقع الإلكترونية:

- الإذاعة الجزائرية: <https://www.radioalgerie.dz/>
- البنك الإسلامي للتنمية: <https://www.isdb.org/>
- الجزيرة نت (موسوعة الاقتصاد): www.aljazeera.net/encyclopedia/economy
- الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر): <https://www.ons.dz/>
- الديوان الوطني للأوقاف والزكاة: www.onwz.dz
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): <https://www.fgar.dz/>
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO): <http://www.fao.org/docrep/>
- منظمة الأمم المتحدة (الإسكوا): <https://www.unescwa.org/>
- موقع البلتاجي: <http://www.beltagi.com/ar>
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: <https://aaoifi.com/?lang=en>
- وزارة المالية الجزائرية: <https://www.mf.gov.dz/>
- الوكالة الجزائرية للأبناء: <https://www.aps.dz/>
- BAZNAS: <https://baznas.go.id/>
- ANGEM : www.angem.dz
- Asharaf Mohd Ramli & others, CASH WAKAF FUND management for the economic development of muslims: the experience of yayasan wakaf malaysia (YWM), International Journal of Islamic Economics and Finance Research, Vol. 5 No. 1 July 2022, <https://doi.org/10.53840/ijiefer67>
- Badan Wakaf Indonesia: <https://www.bwi.go.id/>
- NESDA : www.nesda.dz
- Romzie Rosman & others, The impact of ZAKĀT contribution on the financial performance of islamic banks in malaysia, No. 24, Special Issue: Islamic Banking and Finance 2019, <https://doi.org/10.31436/shajarah.v0i0.894>
- www.mouwazaf-dz.com